

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة ١٥

الثلاثاء، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سانتوس مارافر (إسبانيا)

(تكلم بالإنكليزية)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

تشرع اللجنة الآن في البت في مشروع المقرر A/C.1/75/L.9،
المعنون "صون الأمن الدولي - حسن الجوار والاستقرار والتنمية في
جنوب شرق أوروبا".

أعطي الكلمة لأمانة اللجنة.

السيدة إليوت (أمانة اللجنة) (تكلمت بالإنكليزية): قدم ممثل مقدونيا
الشمالية مشروع المقرر A/C.1/75/L.9 في ٥ تشرين الأول/أكتوبر.
ويرد اسم مقدم مشروع المقرر في الوثيقة A/C.1/75/L.9.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعرب مقدم مشروع المقرر عن رغبته
في أن تعتمد اللجنة بدون تصويت. وما لم أسمع اعتراضاً فسأعتبر
أن اللجنة ترغب في البت فيه على ذلك النحو.

اعتمد مشروع المقرر A/C.1/75/L.9.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تشرع اللجنة الآن في البت في مشروع
القرار A/C.1/75/L.23، المعنون "نزع السلاح الإقليمي".

البند ٩٤ إلى ١١٠ من جدول الأعمال (تابع)

البت في جميع مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار بنود
جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (تكلم بالإسبانية): ستواصل اللجنة هذا الصباح البت في
جميع مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار البنود من ٩٤ إلى
١١٠ من جدول الأعمال. وبعد ذلك سننظر في مشروع برنامج العمل
المؤقت والجدول الزمني للجنة الأولى لعام ٢٠٢١، على النحو الوارد
في الوثيقة A/C.1/75/CRP.5.

في جلستها المعقودة أمس (انظر A/C.1/75/PV.14)، نظرت اللجنة
في المجموعة ٦، "نزع السلاح والأمن الإقليميين"، على النحو الوارد
في الوثيقة A/C.1/75/INF/2/Rev.3، واستمعت إلى بيانات عامة.
ونظراً لعدم وجود أي طلبات من وفود ترغب في تعليق موقفها، ستنتقل
اللجنة الآن إلى البت في تلك المشاريع.

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم
التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:
Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org), وسيعاد إصدار

المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)

وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



20-30434 (A)

كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إستونيا، إيسواتيني، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غيانا، هنغاريا، آيسلندا، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، ليسوتو، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، المكسيك، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، مقدونيا الشمالية، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سانت كيتس ونيفس، سان مارينو، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، تيمور - ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوزبكستان، فانواتو، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فييت نام، زامبيا

المعارضون:

الهند، الاتحاد الروسي

المتنعون عن التصويت:

لا يوجد

أعطي الكلمة لأمانة اللجنة.

السيدة إليوت (أمانة اللجنة) (تكلم بالإنكليزية): قدم ممثل باكستان مشروع القرار A/C.1/75/L.23 في ٥ تشرين الأول/أكتوبر. ويرد أسماء مقدمي مشروع القرار في الوثيقة A/C.1/75/L.23.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعرب مقدمو مشروع المقرر عن رغبتهم في أن تعتمده اللجنة بدون تصويت. وما لم أسمع اعتراضا فسأعتبر أن اللجنة ترغب في البت فيه على ذلك النحو.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/75/L.23.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تشرع اللجنة الآن في البت في مشروع القرار A/C.1/75/L.24، المعنون "تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي".

أعطي الكلمة لأمانة اللجنة.

السيدة إليوت (أمانة اللجنة) (تكلم بالإنكليزية): قدم ممثل باكستان مشروع القرار A/C.1/75/L.24 في ٥ تشرين الأول/أكتوبر. ويرد أسماء مقدمي مشروع القرار في الوثيقة A/C.1/75/L.24.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طُلب إجراء تصويتين منفصلين ومسجلين على الفقرة السابعة من الديباجة والفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار A/C.1/75/L.24.

أُطرح للتصويت أولا الفقرة السابعة من الديباجة.

أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بوتان، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني، دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كابو فيردى، كمبوديا، الكاميرون، كندا، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا،

العربية المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوزبكستان، فانواتو،
فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فييت نام، زامبيا

المعارضون:

الهند

المتنعون عن التصويت:

ألبانيا، أندورا، أستراليا، النمسا، بلجيكا، بوتان، كرواتيا، قبرص،
الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا،
اليونان، هنغاريا، آيسلندا، إندونيسيا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا،
لاتفيا، ليسوتو، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، المكسيك،
موناكو، الجبل الأسود، ناميبيا، هولندا، نيوزيلندا، مقدونيا
الشمالية، النرويج، بولندا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد
الروسي، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا،
إسبانيا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وأيرلندا الشمالية.

أبقي على الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار A/C.1/75/L.24
بأغلبية ٩٩ صوتا مقابل صوت واحد، وامتناع ٤٩ عضوا عن التصويت.

[في وقت لاحق، أبلغت وفود أوروغواي وسري لانكا ومدغشقر
وهايتي واليمن الأمانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة للقرار.]

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تشرع اللجنة الآن في البت في مشروع
القرار A/C.1/75/L.24، ككل. طُلب إجراء تصويت مسجل.

أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين،
أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين،
بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بوليفيا (دولة
- المتعددة القوميات)، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل،
بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كابو فيردى،

تم الإبقاء على الفقرة السابعة من ديباجة مشروع القرار
A/C.1/75/L.24 بأغلبية ١٤٧ صوتا مقابل صوتين.

[في وقت لاحق، أبلغت وفود أوروغواي وبنغلاديش وسري لانكا
ومدغشقر وهايتي واليمن الأمانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت
مؤيدة للقرار.]

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أ طرح بعد ذلك الفقرة ٢ من المنطوق
للتصويت.

أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أذربيجان، جزر البهاما،
البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بوليفيا (دولة
- المتعددة القوميات)، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل،
بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كابو فيردى،
كمبوديا، الكامرون، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا،
كوت ديفوار، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية،
جمهورية الكونغو الديمقراطية، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور،
مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إيسواتيني، إثيوبيا، فجبي،
غابون، جورجيا، غانا، غواتيمالا، غيانا، إيران (جمهورية -
الإسلامية)، العراق، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان،
الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان،
ليسوتو، ليبيا، ماليزيا، ملديف، مالي، موريتانيا، منغوليا، المغرب،
موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، نيجيريا، عمان،
باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر،
سانت كيتس ونيفس، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية
السعودية، سيراليون، سنغافورة، السودان، سورينام، الجمهورية
العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، تيمور - ليشتي، توغو،
ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، الإمارات

بوتان، الاتحاد الروسي

اعتمد مشروع القرار A/C.1/75/L.24، ككل، بأغلبية ١٥٩ صوتاً مقابل صوت واحد، وامتناع عضوين عن التصويت.

[في وقت لاحق، أبلغت وفود أوروغواي وسري لانكا ومدغشقر وهابتي واليمن الأمانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة للقرار.]

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تشرع اللجنة الآن في البت في مشروع القرار A/C.1/75/L.25، المعنون "تدابير بناء الثقة في السياق الإقليمي ودون الإقليمي".

أعطي الكلمة لأمانة اللجنة.

السيدة إليوت (أمانة اللجنة) (تكلمت بالإنكليزية): قدم ممثل باكستان مشروع القرار A/C.1/75/L.25 في ٥ تشرين الأول/أكتوبر. ويرد أسماء مقدمي مشروع القرار في الوثيقة A/C.1/75/L.25.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعرب مقدمو مشروع القرار عن رغبتهم في أن تعتمده اللجنة بدون تصويت. وما لم أسمع اعتراضاً فسأعتبر أن اللجنة ترغب في البت فيه على ذلك النحو.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/75/L.25.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تشرع اللجنة الآن في البت في مشروع القرار A/C.1/75/L.31، المعنون "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط".

أعطي الكلمة لأمانة اللجنة.

السيدة إليوت (أمانة اللجنة) (تكلمت بالإنكليزية): قدم ممثل الجزائر في ٧ تشرين الأول/أكتوبر مشروع القرار A/C.1/75/L.31. ويرد أسماء مقدمي مشروع القرار في الوثيقة A/C.1/75/L.31.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طُلب إجراء تصويتين منفصلين ومسجلين على الفقرتين ٢ و ٥ من منطوق مشروع القرار A/C.1/75/L.31.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أ طرح أولاً الفقرة ٢ من المنطوق للتصويت.

كمبوديا، الكامبيرون، كندا، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إستونيا، إسواتيني، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غيانا، هنغاريا، آيسلندا، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كيريباس، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، مقدونيا الشمالية، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، سان تومي وبرنسيبي، المملكة العربية السعودية، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، إسبانيا، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، تيمور - ليشتي، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، توفالو، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوزبكستان، فانواتو، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فييت نام، زامبيا

المعارضون:

الهند

المتنعون عن التصويت:

أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أوزبكستان، فانواتو،
فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فييت نام، اليمن، زامبيا

المعارضون:

إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية

المتنعون عن التصويت:

لا يوجد

تم الإبقاء على الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار A/C.1/75/L.31
بأغلبية ١٥٤ صوتا مقابل صوتين.

إفي وقت لاحق، أبلغت وفود هايتي ومدغشقر وسري لانكا
الأمانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة للقرار.]

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أ طرح بعد ذلك الفقرة ٥ من المنطوق
للتصويت.

أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين،
أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين،
بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بوتان، بوليفيا
(دولة - المتعددة القوميات)، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل،
بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كابو فيردي،
كمبوديا، الكاميرون، كندا، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا،
كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية
التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو
الديمقراطية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر،
السلفادور، غينيا الاستوائية، إستونيا، إيسواتيني، إثيوبيا، فيجي،
فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان،
غواتيمالا، غيانا، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران
(جمهورية - الإسلامية)، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا،

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين،
أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين،
بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بوتان، بوليفيا
(دولة - المتعددة القوميات)، البوسنة والهرسك، بوتسوانا،
البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي،
كابو فيردي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، تشاد، شيلي، الصين،
كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص،
الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية،
الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور،
غينيا الاستوائية، إستونيا، إيسواتيني، إثيوبيا، فيجي، فنلندا،
فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا،
غيانا، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية -
الإسلامية)، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن،
كازاخستان، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية
الشعبية، لاوس، لبنان، ليسوتو، ليبيا، ليختنشتاين،
ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالي، مالتة، موريتانيا،
موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب،
موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا،
نيجيريا، مقدونيا الشمالية، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا
غينيا الجديدة، باراغواي، بيليز، بليز، بولندا، البرتغال، قطر،
جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي،
سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، سان
تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، سيراليون، سنغافورة،
سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، السودان، سورينام،
السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان،
تايلاند، تيمور - ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا،
تركمانستان، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة

اليابان، الأردن، كازاخستان، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بوتان، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كابو فيردى، كمبوديا، الكامبيرون، كندا، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إستونيا، إيسواتيني، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غيانا، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كيريباس، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاوس، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالي، مالتة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، مقدونيا الشمالية، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، تيمور - ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أوزبكستان، فانواتو، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فييت نام، اليمن، زامبيا

المعارضون:

إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية

المتنعون عن التصويت:

لا يوجد

تم الإبقاء على الفقرة ٥ من منطوق مشروع القرار A/C.1/75/L.31 بأغلبية ١٥٥ صوتاً مقابل صوتين.

[في وقت لاحق، أبلغت وفود هايتي ومدغشقر وسري لانكا الأمانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة للقرار.]

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تشرع اللجنة الآن في البت في مشروع القرار A/C.1/75/L.31، ككل. طُلب إجراء تصويت مسجل.

أُجري تصويت مسجل.

الفقرة تتماشى مع النداءات المتكررة من المؤتمرات الاستعراضية المتعاقبة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لأن تتضمن إسرائيل إلى المعاهدة دون أي تأخير أو شروط مسبقة بوصفها طرفا غير حائز للأسلحة النووية.

ومع ذلك، لم يشارك وفد بلدي في التصويت على مشروع القرار ككل، لأنه لا يعكس الحقائق الواقعية في المنطقة أو الحالة في الأراضي المحتلة، بما في ذلك استمرار قتل المدنيين الأبرياء في الأراضي الفلسطينية المحتلة والحصار المشدد للغاية الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة.

السيد أسوكان (الهند) (تكلم بالإنكليزية): صوتت الهند معارضة A/C.1/75/L.24، بشأن تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وكذلك الفقرة ٢ من المنطوق، التي تطلب من مؤتمر نزع السلاح النظر في صياغة مبادئ لتكون بمثابة إطار للاتفاقات الإقليمية بشأن تحديد الأسلحة التقليدية.

إن مهمة مؤتمر نزع السلاح، بوصفه المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح، هي التفاوض على صكوك لنزع السلاح قابلة للتطبيق على الصعيد العالمي. وقد اعتمدت هيئة نزع السلاح بتوافق الآراء في عام ١٩٩٣ مبادئ توجيهية وتوصيات بشأن نزع السلاح الإقليمي. ولذلك لا توجد حاجة إلى أن يخطر مؤتمر نزع السلاح في صياغة مبادئ بشأن نفس الموضوع في وقت توجد لديه مسائل عديدة أخرى ذات أولوية في جدول أعماله. علاوة على ذلك، نعتقد أن الشواغل الأمنية للدول تتجاوز نطاق المناطق بتعريفها الضيق. وبناء على ذلك فإن فكرة الحفاظ على توازن في القدرات الدفاعية في السياق الإقليمي أو دون الإقليمي غير واقعية وغير مقبولة لوفد بلدنا. ولذلك نحن غير مقتنعين بأن تحديد الأسلحة التقليدية، وهي قضية عالمية، ينبغي متابعتها في سياق إقليمي أو دون إقليمي بشكل رئيسي. ولهذا السبب صوتت الهند أيضا معارضة الفقرة السابعة من الديباجة.

لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فييت نام، اليمن، زامبيا

المعارضون:

لا يوجد

الممتنعون عن التصويت:

إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية

اعتمد مشروع القرار A/C.1/75/L.31 ككل بأغلبية ١٦٠ صوتا مقابل لا شيء، وامتناع عضوين عن التصويت.

[في وقت لاحق، أبلغت وفود هايتي ومدغشقر وسري لانكا الأمانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة للقرار.]

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أدعو الآن الوفود الراغبة في تعليل تصويتها أو موقفها بعد التصويت.

السيد بالوجي (إيران) (تكلم بالإنكليزية): إنني آخذ الكلمة لأعلل موقف وفد بلدي من مشروع القرار A/C.1/75/L.31، المعنون "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط".

ستصوت إيران مؤيدة للفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار، التي تدعو إلى إزالة جميع أسباب التوتر في المنطقة والتشجيع على حلول عادلة ودائمة لمشاكلها المستمرة. والأهم من ذلك، يستند دعمنا لهذه الفقرة إلى دعوتها إلى ضمان انسحاب قوات الاحتلال الأجنبية واحترام سيادة جميع بلدان المنطقة واستقلالها وسلامتها الإقليمية، بما في ذلك التقيد التام بمبادئ عدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها وعدم جواز حيازة الأراضي بالقوة، فضلا عن حق شعوبها في تقرير المصير. هذه مبادئ أساسية في القانون الدولي وتحظى بدعمنا القوي.

ولقد صوت وفد بلدي أيضا مؤيدا للفقرة ٥ من منطوق مشروع القرار، حيث أنها تدعو إلى التقيد بجميع الصكوك القانونية التي تم التوصل إليها بمفاوضات متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار. إن إسرائيل هي خير مثال على ذلك، ومن ثم فإن

قرارات أو مقررات في إطار المجموعة ٧. وتُذكر الوفود بأن مدة البيانات العامة تقتصر على ثلاث دقائق. ومرة أخرى، أناشد الوفود أن تنتظر في تقديم بيان مكتوب.

أعطي الكلمة الآن لممثل فرنسا لعرض مشروع القرار
A/C.1/75/L.37.

السيد لو فلوك (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أدلي ببيان عام باسم ألمانيا وفرنسا في عرض مشروع القرار A/C.1/75/L.37، المعنون "الذكرى السنوية الأربعون لإنشاء معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح"، والذي يشترك بلدانا في تقديمه في الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة. إن لفرنسا، بسبب دورها التاريخي في إنشاء المعهد، وألمانيا، بوصفها أكبر مانح له، علاقة خاصة مع المعهد. إن القرار الممتد خمس سنوات بشأن المعهد يهدف إلى إعادة تأكيد دعم المجتمع الدولي لعمل المعهد وأنشطته. لقد كانت فرنسا وألمانيا وستظلان داعمتين قويتين للمعهد، سواء في استخدام عمله الممتاز أو في تمويل فعالياته وأنشطته البحثية.

يكتسي هذا العام أهمية خاصة لأنه يوافق الذكرى السنوية الأربعين لتأسيس المعهد. لقد حان الوقت للتفكير في النجاحات السابقة ولوضع المعهد على أرضية مالية مستدامة حتى يتمكن من مواصلة الوفاء بولايته بالكامل. إذ لم تتم زيادة الجزء المخصص للمعهد من ميزانية الأمم المتحدة العادية منذ عام ٢٠٠٠. في الوقت نفسه، واستجابة لاحتياجات المجتمع الدولي والتحديات التي يفرضها التنوع المتزايد لقضايا الأمن ونزع السلاح، زاد المعهد من أنشطته ومنشوراته، مما أسفر عن زيادة في الإنفاق. بالإضافة إلى ذلك، ظهرت هذا العام بعض النفقات غير المخطط لها، مثل بدء مكتب الأمم المتحدة في جنيف في تحصيل إيجار وتكاليف متصلة بالأزمة الصحية لمرض فيروس كورونا. وقد خلصت تقارير متتالية للأمين العام عن مجلس أمناء المعهد (A/75/134)، وكذلك تقرير المراجعة الخارجية للحسابات التي أجريت في عام ٢٠١٨، إلى ضرورة زيادة الدعم المقدم من الميزانية العادية للأمم المتحدة. إن إعادة التقييم هذه ضرورية إذا أردنا

السيد مهد ناصر (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): إن ماليزيا، مسترشدة بمواقفها المبدئية بشأن نزع السلاح والأمن الإقليميين، انضمت إلى توافق الآراء وصوتت مؤيدة لجميع مشاريع القرارات، فضلا عن فقراتها المنفصلة، في إطار المجموعة ٦، "نزع السلاح والأمن الإقليميين". وترى ماليزيا أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية المنشأة عملا بمعاهداتها ذات الصلة لها أهمية حيوية في تعزيز السلام العالمي والإقليمي. إن هذه الصكوك تعزز نظام عدم الانتشار النووي وتسهم في تحقيق أهداف نزع السلاح النووي.

إن ماليزيا، بوصفها عضوا مؤسسا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، وطرفا في معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، تؤكد من جديد أهمية هذه المناطق والمعاهدات في السعي إلى عالم خال من الأسلحة النووية. ونشدد على أهمية تحقيق الأهداف الشاملة للمعاهدة وبروتوكولها وفقا لإعلان رابطة آسيان لعام ٢٠٢٥: "المضي قدما معا بخطى حثيثة"، الذي اعتمده قادة الرابطة في مؤتمر القمة السابع والعشرين للرابطة في عام ٢٠١٥.

ومن الضروري أن تقوم الدول الحائزة للأسلحة النووية بالانضمام إلى البروتوكول. وترحب ماليزيا بالمشاورات والحوار المستمر بين رابطة آسيان والدول الحائزة للأسلحة النووية بهدف حل المسائل التي طال أمدها حتى يتسنى لها التوقيع على البروتوكول والتصديق عليه في أقرب وقت ممكن. كما نؤكد من جديد التزامنا بمواصلة العمل مع الدول الأعضاء في الرابطة في سعيها الحثيث لتحقيق ذلك الهدف والحفاظ على الصورة الدولية لمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا وذلك بتقديم القرار الذي يصدر بشأنها كل سنتين إلى اللجنة الأولى في الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة في عام ٢٠٢١، عقب آخر تقرير موضوعي، في عام ٢٠١٥.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): استمعنا إلى آخر متكلم في تعليلا للتصويت على المجموعة ٦، "نزع السلاح والأمن الإقليميين".

تنتقل اللجنة الآن إلى المجموعة ٧، "آلية نزع السلاح". أعطي الكلمة أولا للوفود الراغبة في الإدلاء ببيانات عامة أو عرض مشاريع

توطيد حياد المعهد واستقلاله واستدامته على المدى الطويل ودعم جوهر ولايته.

لدرجة أنها مستعدة لفقدان هيبتها العام تلو الآخر في اللجنة الأولى لمجرد تجنب السماح بدخولهم؟

نحث زملائنا الأمريكيين على العودة إلى نمط طبيعي من الحوار والتعاون القائم على الاحترام بين الدول، وفقا لميثاق الأمم المتحدة واتفاق المقر. والإيعاز بأنه ينبغي عدم مناقشة هذه المسألة إلا في لجنة العلاقات مع البلد المضيف هو بلا أساس. فالولايات المتحدة تنسف أيضا أي مناقشة موضوعية هناك. ولا يوجد لدى زملائنا الأمريكيين أي مسوغ، ومن المؤكد أنه ليس لهم حق قانوني في منع ممثلي الدول الأعضاء من المشاركة في فعاليات الأمم المتحدة أو في تقرير من ينبغي أن يكون ضمن موظفيها، ناهيك عن رئاسة الوفود الوطنية. إن الأعمال المدمرة التي يقوم بها الأمريكيون تقوض سلطة الأمانة العامة والأمين العام شخصيا، وهما الملزمان بطبيعة الأمر بكل جميع المسائل التنظيمية لضمان الأداء الطبيعي لأجهزة الأمم المتحدة بغض النظر عن البلد الذي تحدث فيه فعالية معينة.

وروسيا لديها اهتمام أكبر من أي طرف آخر باستعادة العمل الطبيعي لآلية نزع السلاح. ولقد اقترحنا، مسترشدين بهذه الاعتبارات، أن تنتظر اللجنة الأولى في مشروع المقرر A/C.1/75/L.48، المعنون "دورة عام ٢٠٢١ لهيئة نزع السلاح". ونود أن نشير إلى أنه نص بناء للغاية، يهدف حصرا إلى بث الزخم في عمل الهيئة ويستند كليا إلى صيغة توافق الآراء غير التصادية في مقرر العام الماضي ١٩٥/٧٤. إن مشروعنا يستنسخ بالكامل تقريبا مقرر العام الماضي، الذي قدمته أستراليا وهنغاريا. غير أنه يختلف عن مشروع أستراليا الحالي في تجسيد جميع الأحكام الموضوعية المتعلقة بأفاق عمل الهيئة في الفترة المقبلة.

أما بالنسبة للإضافات إلى المشروع، فهي تستند بالكامل إلى قرارات الأمم المتحدة المتصلة مباشرة بعمل هيئة نزع السلاح. إن مسألة ضمان مشاركة جميع الوفود مشاركة كاملة في أعمال الهيئة هي أكثر من مسألة شرعية، فهي تتعلق بالمضمون وليس بالإجراءات. وإلى أن يتم حلها، نعتزم إثارة جميع الجوانب التنظيمية، بما في ذلك

يقترح مشروع القرار A/C.1/75/L.37 اتخاذ الإجراء اللازم. ونأسف على أنه تم طلب إجراء تصويت على القرار هذا العام، وذلك في قطيعة تاريخية مع توافق الآراء بشأن هذا القرار، الذي يتعلق بعنصر رئيسي من عناصر آلية نزع السلاح. ومع ذلك فإننا نتطلع إلى أوسع نطاق ممكن من دعم الدول الأعضاء.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي لعرض مشروع المقرر A/C.1/75/L.48.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نعتقد أن الأمم المتحدة وآلياتها المتعددة الأطراف لنزع السلاح تؤدي دورا مركزيا في معالجة المسائل المتصلة بنزع السلاح وعدم الانتشار والأمن الدولي، كما توخى ذلك أبواها المؤسسون، قبل ٧٥ عاما. إن كل عنصر من عناصر ثلوث نزع السلاح - اللجنة الأولى وهيئة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح - له أهمية حيوية بالنسبة للمناقشات الدولية بشأن هذه المسائل.

ونأسف لأن عمل ركيزة أساسية من ركائز آلية نزع السلاح، وهي هيئة نزع السلاح، قد ظل الآن معطلا لمدة سنتين، من الناحية العملية. والسبب في ذلك هو استمرار سياسة واشنطن في السعي إلى تسييس نشاط منصات نزع السلاح في نيويورك والجهود التي تبذلها للضغط على وفود تضايقتها من خلال أساليب إجرائية فجّة بدلا من إجراء مناقشات موضوعية. وعلى مدى العام الماضي، كانت واشنطن ترفض منح تأشيرات دخول لخبراء بارزين في هذا المجال من روسيا ولوفود عدد من البلدان الأخرى، وذلك في انتهاك صارخ لاتفاق المقر لعام ١٩٤٧ وفي تجاهل للأحكام الرئيسية لقرار الجمعية العامة ١٩٥/٧٤. ولكن هذا هو مجرد الشق القانوني من المسألة. من الناحية السياسية، هذه هي ألعاب تافهة وغير مجدية في نهاية المطاف، ولا تتناسب مع مكانة قوة عظمى. هل احتمال زيارة خبرائنا يخيف واشنطن بالفعل

ممكن، وهي حالة اكتست أهمية خاصة في ضوء التدهور الحالي في بنيان الأمن الدولي. يبحث المؤتمر المبادرات التي يمكن أن تسهم إسهاما إيجابيا في الحد من التوترات، وإبطاء سباق التسلح، ومنع انتشار التكنولوجيات الخطرة بين جهات غير حكومية.

ويتضمن مشروع القرار تقديم توصيات معززة إلى رئاسة المؤتمر تهدف إلى تجاوز المأزق الحالي، ويقترح إبقاء هذا البند التقليدي على جدول أعمال الجمعية العامة. إننا نحث الدول على تأييده.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا لعرض مشروع المقرر A/C.1/75/L.49.

السيد هورن (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): يطيب لنا أن نرى الجميع يعودون مرة أخرى إلى قاعة واحدة. لقد افتقدت ذلك في الأيام القليلة الماضية.

أخذ الكلمة لعرض مشروع المقرر A/C.1/75/L.49، الذي تقدمه أستراليا للسنة الثالثة على التوالي. والسبب في ذلك، كما هو معروف جيدا، هو أن هيئة نزع السلاح قد تم تعطيلها لأسباب مختلفة، وأستراليا هي آخر رئيس منتخب للهيئة، بعد أن اضطلعت بالرئاسة في عام ٢٠١٨. المشروع هو لمقرر تقني واضح ومباشر للغاية ويوفر الأساسيات المطلقة لما ستحتاج إليه هيئة نزع السلاح لكي تجتمع في العام المقبل. وقد تلقت الوفود أيضا مذكرة تشرح كيف سيحدث ذلك، ونأمل أن نعول على تأييد الوفود.

أود الإشارة أيضا إلى أنه كان هناك مرة أخرى تحد عدائي لهذا المقرر التقني، استمعنا بالفعل إلى أسبابه، والذي قدمه رئيس هيئة نزع السلاح. نحن نعلم أن هناك مسألة معلقة. وربما يشعر معظمنا بأننا الآن خبراء في شؤون لجنة العلاقات مع البلد المضيف، ولكن من المؤكد أننا لسنا كذلك. فهذه مسائل خارجة عن نطاق اللجنة الأولى وبعبارة عن اختصاصها. ومن المؤسف أن هذا الأمر لا يزال يعرقل عملنا. وأعتقد أنه ربما من الواضح نوعا ما ومن المعروف جيدا أننا حاولنا كل ما في وسعنا خلال السنوات القليلة الماضية

مسألة التأشيرات، على جميع المستويات المتاحة لنا، بوصفها مسائل ذات تأثير مباشر على عمل هيئة نزع السلاح. فدون ذلك لا معنى لأي مما يسمى بالقرارات التقنية مثل اقتراح أستراليا. هذا هو موقفنا المبدئي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيلاروس لعرض مشروعي القرارين A/C.1/75/L.7 و A/C.1/75/L.51.

السيد توزيك (بيلاروس) (تكلم بالروسية): تود بيلاروس أن تعرض على اللجنة الأولى مشروع القرار A/C.1/75/L.7، المعنون "حظر استحداث وصنع أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة: تقرير مؤتمر نزع السلاح".

لقد ظل مضمون مشروع القرار كما هو ولا يختلف اختلافا جوهريا عن القرار ٧٢/٢٣، الذي سبقه، وتم اتخاذه في عام ٢٠١٧. يهدف المشروع إلى تحسين الإجراءات المتفق عليها دوليا والتي تمكنا من رصد إمكانية استحداث أسلحة دمار شامل جديدة، والتي ينبغي أن تساعد على صياغة توصيات محددة بشأن أنواع جديدة من هذه الأسلحة. مشروع القرار هذا وقائي بطبيعته، لأننا نعتقد أن التدابير الوقائية هي أفضل طريقة لمكافحة التهديدات المحتملة للسلم والأمن الدوليين. وهو يمثل حاجزا أمام أي أحد قد يعمل على أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل.

إلى حد ما، هو يكمل قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي يهدف إلى مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ومنع وقوعها في الأيدي الخطأ، فندعو جميع الدول إلى تأييده.

كما أننا في هذا العام أعدنا مشروع القرار A/C.1/75/L.51، المعنون "تقرير مؤتمر نزع السلاح"، الذي يهدف إلى تقييم جهود المؤتمر في عام ٢٠٢٠ وتقديم توصيات لعمله في عام ٢٠٢١. إننا نؤكد الدور الفريد للمؤتمر بوصفه منبرا متعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح ومسائل الأمن الدولي. ولدينا نظرة إيجابية لأنشطة المؤتمر في عام ٢٠٢٠، بما في ذلك أنشطته في الجزء الرفيع المستوى. ونأمل أن نرى نهاية الجمود في العمل الموضوعي للمؤتمر في أقرب وقت

بمسائل التأشيرات. ولذلك تتم بالفعل معالجة هذا الأمر في الهيئة المختصة بذلك. فهذا الأمر ليس مكانه هنا، ولا ينبغي للجنة الأولى أن تعتمد أي مشروع قرار أو مقرر بشأن التأشيرات. إن إقحام هذه المسألة الدخيلة في عمل اللجنة الأولى وهيئة نزع السلاح هو إلهاء غير مفيد عن الخطاب المتعلق بنزع السلاح في هاتين الهيئتين وتمييع له، وهما هيئتان نحتاج فيهما إلى مزيد من التركيز والوقت للتصدي لتحديات نزع السلاح الماثلة أمامنا. ويصدق ذلك بصفة خاصة على هيئة نزع السلاح، التي أعيق عملها كثيرا لأسباب لا صلة لها على الإطلاق بجدول أعمالها القائم على توافق الآراء، والذي يشمل هذا العام آثار جائحة مرض فيروس كورونا. ومن المؤسف أن هيئة نزع السلاح تعاني السقم نتيجة لذلك.

إن مشروع المقرر الإجمالي الروسي A/C.1/75/L.48 هو افتراض إضافي لهذه الهيئة الهامة ولن يجعلها أكثر صحة للمضي قدما. وعلى النقيض من ذلك، قامت أستراليا، وهي آخر رئيس منتخب حسب الأصول للجنة، بتقديم مشروع المقرر الإجمالي A/C.1/75/L.49. خلافا لمشروع المقرر الروسي، يدفع مشروع المقرر الأسترالي هيئة نزع السلاح إلى الأمام بطريقة واضحة ومباشرة ويحاول إعطاء الهيئة فرصة للعودة إلى العمل في العام المقبل، دون أن يتقل كاهلها بأعباء ليست من اختصاصها ولا لديها العلاج لحلها. ومما زاد الطين بلة أن روسيا قررت الآن في آخر لحظة مهاجمة وتقويض النظام الطبيعي بشكل أكبر من خلال إدخال A/C.1/75/L.79، الذي يتضمن تعديلاتها العدائية على مشروع مقرر أستراليا. وكما هو الحال بالنسبة لمشروع المقرر A/C.1/75/L.48، فإن الهدف منه هو غرس سكين سياسي وأخذ هيئة نزع السلاح رهينة في هذه العملية. فلا علاقة لأي من التدبيرين بنزع السلاح، والذي لا تكثرث روسيا به على الإطلاق، كما يدل على ذلك حشدها النووي وسجلها في عدم الامتثال.

لكي نكون واضحين، مسألة التأشيرة مهمة، ولهذا السبب تتم معالجتها بالشكل المناسب في المكان المناسب. فلندعم مشروع مقرر أستراليا بدلا من مشروع مقرر روسيا. ولنرفض أيضا التعديلات العدائية

لحلحلة هذه العملية. وقد بحثنا في جميع أنواع الخيارات الموضوعية والثنائية والإجرائية للمضي بهذا البند قدما. وللأسف، ما زلنا عالقين. يبدو أن البعض لا يزال يبذل جهدا لتسليح توافق الآراء المضاد لآلية نزع السلاح.

من المؤسف أن نجد أنفسنا في هذه الحالة. وسنواصل مناقشة جميع الأعضاء بما لديهم من حسن نية وسنلقي على إيماننا بسائر الأعضاء. وسندع أفضل ما لدينا من ملائكة يسودون ونأمل أن نعمل على دعم الأعضاء لمشروع مقررنا. ونشجع الآخرين على التفكير بعناية شديدة في موقفهم من مشروع مقرر الاتحاد الروسي (A/C.1/75/L.48) والتعديلات التي أدخلت، والتي لا تهدف إلا لمواصلة عرقلة عملياتنا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): تستمع اللجنة الآن إلى الوفود لتفسير التصويت أو الموقف قبل البت في مشاريع القرارات والمقررات في إطار المجموعة ٧، "آلية نزع السلاح".

السيد نايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): ستصوت الولايات المتحدة معارضة مشروع المقرر A/C.1/75/L.48، المعنون "دورة عام ٢٠٢١ لهيئة نزع السلاح". كما سنصوت معارضة جميع عمليات التصويت المنفصلة التي دعا إليها الاتحاد الروسي بشأن الفقرات في محاولة معتادة منه لإفساد العملية وفي نوع من المناورة الإجرائية التي اعتدنا توقعها من الاتحاد الروسي. فمن غير المناسب على الإطلاق أن تثير روسيا قضايا تأشيراتها في اللجنة الأولى، لأنها تعلم جيدا أن المكان المناسب لمناقشة هذه المسألة هو في لجنة العلاقات مع البلد المضيف. كما سنصوت معارضين التعديلات العدائية التي أدخلتها روسيا، الواردة في مشروع الوثيقة A/C.1/75/L.79، على مشروع المقرر الإجمالي الشرعي الخاص بأستراليا A/C.1/75/L.49، بشأن هيئة نزع السلاح. ونحث الوفود الأخرى على أن تفعل ذات الشيء.

لقد انضمت روسيا في الآونة الأخيرة إلى توافق الآراء بشأن التوصيات التي اعتمدتها لجنة العلاقات مع البلد المضيف فيما يتعلق

ذلك، يتعلق جزء كبير من المشروع بمسألة ثنائية تهم مقدم مشروع المقرر، وهي مسألة، رغم أهميتها، لا صلة لها مباشرة بعمل اللجنة الأولى المعني بنزع السلاح والأمن الدولي أو بعمل الهيئة. وبالتالي، ستصوت كندا معارضة مشروع المقرر هذا.

السيدة براندت (هولندا) (تكلت بالإنكليزية): بالإضافة إلى تعليل التصويت الذي أدلى به ممثل ألمانيا باسم الاتحاد الأوروبي، تود هولندا وألمانيا إضافة ما يلي بصفتهما الوطنية.

ستصوت هولندا وألمانيا معارضتين مشروع المقرر A/C.1/75/L.48، ككل، بشأن دورة عام ٢٠٢١ لهيئة نزع السلاح، للأسباب التالية.

أولا وقبل كل شيء، يساورنا قلق بالغ إزاء حقيقة أن مشروع المقرر A/C.1/75/L.48، إذا اعتُمد، سيشكل سابقة إجرائية غير مرغوب فيها. لم يتبع الاتحاد الروسي، مقدم مشروع المقرر، عند تقديم هذا النص الممارسة القديمة العهد والتي بموجبها يكون رؤساء هيئات نزع السلاح السابقون أو الحاليون هم الذين يقدمون مشاريع مقررات أو قرارات تتعلق بعمل تلك الهيئات. وهذا بالتأكيد هو الحال بالنسبة للقرارات والمقررات المتعلقة بهيئة نزع السلاح، وكذلك بالنسبة للقرار السنوي المعني بمؤتمر نزع السلاح. لذلك فإن أستراليا، بوصفها آخر رئيس لهيئة نزع السلاح، وهي مقدمة مشروع المقرر A/C.1/75/L.49، "هيئة نزع السلاح"، ينبغي أن تكون لها الأولوية عند تقديم مشروع مقرر بشأنها.

وفي حين أن الاتحاد الروسي يدرك أن أستراليا ستقدم مقرا تقنيا بشأن هذه المسألة، فقد اغتتم الفرصة للتهرب من هذه الممارسة لمصلحته. ما كان يمكن للاتحاد الروسي أن يفعله - وما نعتبره ممارسة عادية - هو تقديم اقتراحات لتحسين مشروع المقرر، في مرحلة مبكرة وبروح تعاونية. ولو كانت أي من هذه الاقتراحات مقبولة لأمكن إدراجها. الآن تواجه اللجنة الأولى مقررين متنافسين بشأن نفس الموضوع، مما يشكل خطر اتخاذ كلا المقررين، وهو ما من شأنه تشكيل تحدٍ خطير للتنفيذ وتعريض استمرارية هيئة نزع السلاح للخطر.

التي أدخلتها روسيا. إن مشروع المقرر A/C.1/75/L.49 يمثل وسيلة معقولة ومسؤولة للمضي قدما بالنسبة لجميع الدول الأعضاء التي لا تزال تقدر سلامة الآلية المتعددة الأطراف القائمة لنزع السلاح في الأمم المتحدة. وعلى النقيض من ذلك، لا يفعل ذلك مشروعا الوثيقتين A/C.1/75/L.48 و A/C.1/75/L.79. إننا نحث جميع الوفود على التصويت معارضو لمشروع المقررين ككل، وكذلك لأي تصويت مرتبط بالفقرة.

السيدة ياكوب (ألمانيا) (تكلت بالإنكليزية): يشرفني مرة أخرى أن أتكلّم باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. تؤيد هذا التعليل للتصويت البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وهي جمهورية مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا، فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

إننا لسنا في وضع يسمح لنا بتأييد مشروع المقرر A/C.1/75/L.48 بشأن دورة عام ٢٠٢١ لهيئة نزع السلاح. المسألة الأساسية التي تدفع إلى اتخاذ ذلك القرار هو أن اللجنة الأولى ليست المكان لذلك وأنه تتم مناقشة الأمر في مكان آخر. والأهم من ذلك هو أن أستراليا هي وحدها القائمة بالصياغة الشرعية فيما يتعلق بهيئة نزع السلاح هذا العام، نظرا لمركزها بصفقتها الرئيس المنتهية ولايته. ولذلك لا يمكننا تأييد مشروع مقرر يقدمه بلد آخر، لأنه سيخلق سابقة مؤسفة.

السيدة نادو (كندا) (تكلت بالفرنسية): آخذ الكلمة فيما يتعلق بمشروع المقرر A/C.1/75/L.48، "دورة عام ٢٠٢١ لهيئة نزع السلاح". لقد قمنا بتقييم كامل لمزايا كل من مشروعي المقررين بشأن عمل هيئة نزع السلاح. مشروع المقرر A/C.1/75/L.49، "هيئة نزع السلاح"، المقدم من آخر رئيس لهيئة نزع السلاح، أستراليا، ويهدف إلى تيسير استئناف الهيئة لعملها في عام ٢٠٢١.

(تكلت بالإنكليزية)

غير أن مشروع المقرر A/C.1/75/L.48 قدمته إحدى الدول العديدة المشاركة في الهيئة ولا تشغل أي منصب فيها. بالإضافة إلى

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كابو فيردى، كمبوديا، الكاميرون، كندا، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إستونيا، إيسواتيني، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غيانا، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كيريباس، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاوس، لبنان، ليسوتو، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، مقدونيا الشمالية، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، تيمور - ليشتي، توغو، تونغغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، توفالو، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة

ولذلك ندعو الدول الأعضاء إلى الاختيار الواضح بين المبادرة الروسية ومشروع المقرر الأسترالي. والتصويت تأييدا لكليهما ليس خيارا مسؤولا أو قابلا للتطبيق أو عمليا.

ثانيا، هناك عدد من المقترحات الواردة في مشروع المقرر A/C.1/75/L.48 المتعلقة بقضايا البلد المضيف تستيق مسار العمل في هيئة أخرى، هي اللجنة السادسة المكلفة بالتعامل مع تلك المسائل.

ثالثا، إن إصدار تأشيرات لممثلي الدول الأعضاء وفقا لاتفاق المقر لعام ١٩٤٧ ليس مسألة تدرج ضمن الولاية المحددة للجنة الأولى، التي تتناول مسائل نزع السلاح والأمن الدولي. ولذلك ينبغي تناولها في اللجنة المناسبة، وهي لجنة العلاقات مع البلد المضيف. إن فرنسا وألمانيا، كونهما بلدين مضيفين للأمم المتحدة أنفسهما، ستصوتان معارضتين لمشروع المقرر A/C.1/75/L.48. فلا يمكننا تأييد الإجراء الذي اتبعه الاتحاد الروسي والذي أدى إلى تقديم التعديل والحجج الأخرى التي أُثيرت. وهذا التصويت بالمعارضة لا يؤثر بالضرورة على موقفنا الموضوعي من فقرات التعديل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تشرع اللجنة الآن في البت في مشروع القرار A/C.1/75/L.7 المعنون "حظر استحداث وصنع أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة: تقرير مؤتمر نزع السلاح".

أعطي الكلمة لأمانة اللجنة.

السيدة إليوت (أمانة اللجنة) (تكلمت بالإنكليزية): قدم ممثل بيلاروس مشروع القرار A/C.1/75/L.7 في ٥ تشرين الأول/أكتوبر. ويرد أسماء مقدمي مشروع القرار في الوثيقة A/C.1/75/L.7.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نبت الآن في مشروع القرار A/C.1/75/L.7. طُلب إجراء تصويت مسجل.

أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

السيدة إليوت (أمينة اللجنة) (تكلمت بالإنكليزية): قدم ممثل إندونيسيا في ٥ تشرين الأول/أكتوبر مشروع القرار A/C.1/75/L.16 باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز. يرد أسماء مقدمي مشروع القرار في الوثيقة A/C.1/75/L.16.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نبت الآن في مشروع القرار A/C.1/75/L.16. طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بروندي، كابو فيردى، كمبوديا، الكاميرون، كندا، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إستونيا، إيسواتيني، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غيانا، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كيريباس، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاوس، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، مقدونيا الشمالية، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي،

لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

إسرائيل، أوكرانيا، الولايات المتحدة الأمريكية

المتنعون عن التصويت:

لا يوجد

اعتمد مشروع القرار A/C.1/75/L.7 بأغلبية ١٧٠ صوتا مقابل ٣ أصوات.

الرئيسة (تكلم بالإنكليزية): تشرع اللجنة الآن في البت في مشروع القرار A/C.1/75/L.11، المعنون "مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا". أعطى الكلمة لأمينة اللجنة.

السيدة إليوت (أمينة اللجنة) (تكلمت بالإنكليزية): قدم ممثل نيجيريا مشروع القرار A/C.1/75/L.11 في ٥ تشرين الأول/أكتوبر باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الدول الأفريقية. يرد أسماء مقدمي مشروع القرار في الوثيقة A/C.1/75/L.11. كما انضمت تيمور - ليشتي إلى مقدميه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعرب مقدمو مشروع القرار عن رغبتهم في أن تعتمده اللجنة بدون تصويت. وما لم أسمع اعتراضا فسأعتبر أن اللجنة ترغب في البت فيه على ذلك النحو.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/75/L.11.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تشرع اللجنة الآن في البت في مشروع القرار A/C.1/75/L.16، المعنون "عقد الدورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح". أعطى الكلمة لأمينة اللجنة.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/75/L.20.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تشرع اللجنة الآن في البت في مشروع القرار A/C.1/75/L.37، المعنون "الذكرى السنوية الأربعون لإنشاء معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح".
أعطي الكلمة لأمانة اللجنة.

السيدة إليوت (أمانة اللجنة) (تكلمت بالإنكليزية): قدم ممثلاً فرنسا وألمانيا مشروع القرار A/C.1/75/L.37 في ٩ تشرين الأول/أكتوبر. سأقرأ البيان التالي وفقاً للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة. بموجب أحكام الفقرة ٨ من منطوق مشروع القرار A/C.1/75/L.37، فإن الجمعية العامة

"تدعو الأمين العام إلى أن يقدم، في سياق الميزانية البرنامجية لعام ٢٠٢٢، اقتراحاً لزيادة الإعانة للمعهد".

ولتنفيذ الفقرة ٨ من المنطوق، سيُدرج الأمين العام المتطلبات الإضافية التالية من الموارد في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٢: (١) مبلغ ٢٤٤,٧٠٠ دولار لتغطية تكاليف وظيفة مهنية إضافية واحدة (مستوى P-5) لتمثيل المعهد، والعمل كمسؤول عن التصديق، وليكون مسؤولاً أمام المجلس في غياب و/أو بصفته المدير وليساعد المدير في جميع المهام الإدارية والتنظيمية؛ (٢) مبلغ ٣٩,٧٠٠ دولار لتغطية تكاليف تقديم الإحاطات الإعلامية الفصلية بشأن البحوث والأفكار المتعلقة بمواضيع نزع السلاح ذات الصلة لجميع المجموعات الإقليمية، وغير ذلك مما تطلبه الدول الأعضاء بغية دعم المشاركة المستتيرة لجميع الدول الأعضاء في مداولات نزع السلاح؛ (٣) مبلغ ٨٠,٥٠٠ دولار لتغطية تكلفة ثلاث فعاليات في بلدان ليست أعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لتعزيز المعرفة والأفكار والحوار في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار بين مجتمع أوسع وأكثر تنوعاً.

رواندا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، تيمور - ليشتي، توغو، تونغغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، توفالو، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

لا يوجد

الممتنعون عن التصويت:

فرنسا، إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية

اعتمد مشروع القرار A/C.1/75/L.16 بأغلبية ١٦٩ صوتاً مقابل لا شيء، وامتناع ٣ أعضاء عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تشرع اللجنة الآن في البت في مشروع القرار A/C.1/75/L.20، المعنون "مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح".

أعطي الكلمة لأمانة اللجنة.

السيدة إليوت (أمانة اللجنة) (تكلمت بالإنكليزية): قدم ممثل إندونيسيا في ٥ تشرين الأول/أكتوبر مشروع القرار A/C.1/75/L.20 باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز. يرد أسماء مقدمي مشروع القرار في الوثيقة A/C.1/75/L.20.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعرب مقدمو مشروع القرار عن رغبتهم في أن تعتمده اللجنة بدون تصويت. ما لم أسمع اعتراضاً سأعتبر أن اللجنة ترغب في البت فيه على ذلك النحو.

إيطاليا، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كينيا، كيريباس، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، مقدونيا الشمالية، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سان مارينو، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، تيمور - ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فييت نام، اليمن، زامبيا، زبابوي

المعارضون:

الولايات المتحدة الأمريكية

المتنعون عن التصويت:

كولومبيا، إسرائيل، اليابان.

تم الإبقاء على الفقرة ٨ من منطوق مشروع القرار A/C.1/75/L.37 بأغلبية ١٦٠ صوتاً مقابل صوت واحد، وامتناع ٣ أعضاء عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تشرع اللجنة الآن في البت في مشروع القرار A/C.1/75/L.37، ككل. طُلب إجراء تصويت مسجل. أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

وبناء على ذلك، إذا اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار A/C.1/75/L.37، ستُدْرَج موارد إضافية بمبلغ ٩٠٠ ٣٦٤ دولار في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٢.

فيما يتعلق بالفقرة الديباجة

”وإذ تلاحظ الصعوبات المالية واللوجستية الجديدة التي

نشأت نتيجة فرض تكاليف إيجار الإيواء في قصر الأمم“،

تجدر الإشارة إلى أنه عملاً بقرار الجمعية العامة ٤١/٢١٣،

تستند رسوم إيجار الحيز الذي يشغله مستأجرو مباني الأمم المتحدة إلى الأسعار التجارية الحالية.

يرد أسماء مقدمي مشروع القرار في الوثيقة A/C.1/75/L.37.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طُلب إجراء تصويت مسجل منفصل

بشأن الفقرة ٨ من منطوق مشروع القرار A/C.1/75/L.37. وعليه، سأطرح هذه الفقرة للتصويت أولاً.

أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، كابو فيردي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، تشاد، شيلي، الصين، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إستونيا، إسواتيني، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غيانا، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، أيرلندا،

جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، فنزويلا
(جمهورية - البوليفارية)، فييت نام، اليمن، زامبيا، زيمبابوي

المعارضون:

لا يوجد

الممتنعون عن التصويت:

إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية

اعتمد مشروع القرار A/C.1/75/L.37، ككل، بأغلبية ١٧١ صوتا
مقابل لا شيء، وامتناع عضوين عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تشرع اللجنة الآن في البت في مشروع
القرار A/C.1/75/L.40، المعنون "مركز الأمم المتحدة الإقليمي
للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ".

أعطي الكلمة لأمانة اللجنة.

السيدة إليوت (أمانة اللجنة) (تكلمت بالإنكليزية): قدم ممثل نيبال
في ٩ تشرين الأول/أكتوبر مشروع القرار A/C.1/75/L.40. يرد أسماء
مقدمي مشروع القرار في الوثيقة A/C.1/75/L.40. كما انضمت
كيريباتي إلى مقدميه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعرب مقدمو مشروع القرار عن رغبتهم
في أن تعتمده اللجنة بدون تصويت. ما لم أسمع اعتراضا سأعتبر أن
اللجنة ترغب في البت فيه على ذلك النحو.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/75/L.40.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تشرع اللجنة الآن في البت في
مشروع المقرر A/C.1/75/L.48، المعنون "دورة عام ٢٠٢١ لهيئة
نزع السلاح".

أعطي الكلمة لأمانة اللجنة.

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا،
الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما،
البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن،
بوتان، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، البوسنة والهرسك،
بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو،
بوروندي، كابو فيردي، كمبوديا، الكامرون، كندا، تشاد، شيلي،
الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا،
كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية
الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي،
الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا
الاستوائية، إستونيا، إيسواتيني، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا،
غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا،
غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا،
إيران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، أيرلندا، إيطاليا،
جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، كيريباس، الكويت،
قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان،
ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر،
ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك،
موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ميانمار،
ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، مقدونيا
الشمالية، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة،
باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا،
جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، سانت كيتس
ونيفس، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، سان تومي وبرينسيبي،
المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة،
سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري
لانكا، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية
السورية، طاجيكستان، تايلند، تيمور - ليشتي، توغو، تونغغا،
ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية
المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية،

الجزائر، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، النمسا، جزر البهاما، البحرين، بربادوس، بلجيكا، بليز، بوتان، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، شيلي، كوستاريكا، كوت ديفوار، قبرص، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إيسواتيني، فيجي، غامبيا، ألمانيا، غانا، غواتيمالا، هندوراس، إندونيسيا، جامايكا، الأردن، كينيا، الكويت، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، ماليزيا، ملديف، مالي، موريتانيا، المكسيك، منغوليا، المغرب، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيجيريا، عمان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، قطر، جمهورية مولدوفا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، المملكة العربية السعودية، سنغافورة، سري لانكا، السودان، سويسرا، تايلند، تيمور - ليشتي، توغو، تونس، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، اليمن

رُفِضَت الفقرة الثامنة من ديباجة مشروع المقرر A/C.1/75/L.48 بأغلبية ٤٤ صوتاً مقابل ٢٩ صوتاً، وامتناع ٧٠ عضواً عن التصويت. [في وقت لاحق، أبلغ وفد بنغلاديش الأمانة العامة بأنه كان ينوي الامتناع عن التصويت.]

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأطرح بعد ذلك الفقرة التاسعة من الديباجة للتصويت.
أُجْرِي تصويت مسجل.
المؤيدون:

أنغولا، بيلاروس، بروندي، كمبوديا، الصين، كوت ديفوار، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الهند، إيران (جمهورية - الإسلامية)، كازاخستان، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، موريشيوس، ميانمار، نيكاراغوا، باكستان، باراغواي، بيرو، الفلبين، الاتحاد الروسي، جنوب أفريقيا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فييت نام، زامبيا، زمبابوي

السيدة إليوت (أُمينة اللجنة) (تكلم بالإنكليزية): قدم ممثل الاتحاد الروسي مشروع المقرر A/C.1/75/L.48 في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر. يرد أسماء مقدمي مشروع المقرر في الوثيقة A/C.1/75/L.48.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب إجراء تصويت منفصل ومسجل على الفقرات الثامنة والتاسعة والعاشر والحادية عشرة من الديباجة والفقرتين (هـ) و (و) من المنطوق في مشروع المقرر A/C.1/75/L.48.

أُطْرِحَ للتصويت أولاً الفقرة الثامنة من الديباجة.

أُجْرِي تصويت مسجل.

المؤيدون:

أنغولا، بيلاروس، بروندي، كمبوديا، الصين، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الهند، إيران (جمهورية - الإسلامية)، كازاخستان، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، موريشيوس، ميانمار، نيكاراغوا، باكستان، باراغواي، بيرو، الفلبين، الاتحاد الروسي، السنغال، جنوب أفريقيا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، أوروغواي، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فييت نام، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

ألبانيا، أندورا، أستراليا، بلغاريا، كندا، كولومبيا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، اليونان، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، جزر مارشال، موناكو، الجبل الأسود، نيوزيلندا، مقدونيا الشمالية، النرويج، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، فانواتو

المتمتنعون عن التصويت:

المعارضون:

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أنغولا، بيلاروس، بروندي، كمبوديا، الصين، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مصر، إيران (جمهورية - الإسلامية)، كازاخستان، قيرغيزستان، ميانمار، نيكاراغوا، باكستان، باراغواي، بيرو، الاتحاد الروسي، جنوب أفريقيا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

ألبانيا، أندورا، أستراليا، بلغاريا، كندا، كولومبيا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، لايفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، مالطة، جزر مارشال، موناكو، الجبل الأسود، نيوزيلندا، مقدونيا الشمالية، النرويج، بابوا غينيا الجديدة، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، فانواتو

المتنعون عن التصويت:

الجزائر، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، النمسا، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بلجيكا، بليز، بوتان، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، شيلي، كوستاريكا، كوت ديفوار، قبرص، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، السلفادور، إيسواتيني، فيجي، غامبيا، غانا، غواتيمالا، هندوراس، الهند، إندونيسيا، جامايكا، الأردن، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، ليبيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالي، موريتانيا، المكسيك، منغوليا، المغرب، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيجيريا، عمان، بنما، قطر، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، سري لانكا، السودان، سويسرا، تايلند، تيمور - ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، اليمن

ألبانيا، أندورا، أستراليا، النمسا، بلغاريا، كندا، كولومبيا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، اليونان، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، لايفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، مالطة، جزر مارشال، موناكو، الجبل الأسود، نيوزيلندا، مقدونيا الشمالية، النرويج، بابوا غينيا الجديدة، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، فانواتو

المتنعون عن التصويت:

الجزائر، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بلجيكا، بليز، بوتان، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، شيلي، كوستاريكا، قبرص، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إيسواتيني، فيجي، غامبيا، ألمانيا، غانا، غواتيمالا، هندوراس، إندونيسيا، جامايكا، الأردن، كينيا، الكويت، لبنان، ليسوتو، ليبيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالي، موريتانيا، المكسيك، منغوليا، المغرب، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيجيريا، عمان، بنما، قطر، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، سري لانكا، السودان، سويسرا، تايلند، تيمور - ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، اليمن

رُفِضَت الفقرة التاسعة من ديباجة مشروع المقرر A/C.1/75/L.48 بأغلبية ٤٦ صوتاً مقابل ٢٨ صوتاً، وامتناع ٧٠ عضواً عن التصويت. الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأطرح بعد ذلك الفقرة العاشرة من الديباجة للتصويت.

الجزائر، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، النمسا، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بلجيكا، بلير، بوتان، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، شيلي، كوستاريكا، كوت ديفوار، قبرص، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إسواتيني، فيجي، غامبيا، ألمانيا، غانا، غواتيمالا، غيانا، هندوراس، الهند، إندونيسيا، جامايكا، الأردن، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، ليبيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالي، موريتانيا، المكسيك، منغوليا، المغرب، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيجيريا، عمان، بنما، الفلبين، قطر، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، سري لانكا، السودان، سويسرا، تايلند، تيمور - ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، اليمن

رُفِضَت الفقرة الحادية عشرة من ديباجة مشروع المقرر A/C.1/75/L.48 بأغلبية ٤٥ صوتا مقابل ٢٢ صوتا، وامتناع ٧٦ عضوا عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأطرح بعد ذلك الفقرة (هـ) من المنطوق للتصويت.

أُجْرِي تصويت مسجل.

المؤيدون:

أنغولا، بيلاروس، بروندي، كمبوديا، الصين، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، إيران (جمهورية - الإسلامية)، كازاخستان، قيرغيزستان، ميانمار، نيكاراغوا، باكستان، باراغواي، بيرو، الفلبين، الاتحاد الروسي، جنوب أفريقيا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

لوسيا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، سري لانكا، سويسرا، تايلند، تيمور - ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، اليمن

رُفِضَت الفقرة العاشرة من ديباجة مشروع المقرر A/C.1/75/L.48 بأغلبية ٤٦ صوتا مقابل ٢٣ صوتا، وامتناع ٧٢ عضوا عن التصويت.

[في وقت لاحق، أبلغ وفد مصر الأمانة العامة بأنه كان ينوي الامتناع عن التصويت.]

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأطرح بعد ذلك الفقرة الحادية عشرة من الديباجة للتصويت.

أُجْرِي تصويت مسجل.

المؤيدون:

أنغولا، بيلاروس، بروندي، كمبوديا، الصين، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، إيران (جمهورية - الإسلامية)، كازاخستان، قيرغيزستان، ميانمار، نيكاراغوا، باكستان، باراغواي، بيرو، الاتحاد الروسي، جنوب أفريقيا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

ألبانيا، أندورا، أستراليا، بلغاريا، كندا، كولومبيا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، اليونان، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، لاقتيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، مالطة، جزر مارشال، موناكو، الجبل الأسود، نيوزيلندا، مقدونيا الشمالية، النرويج، بابوا غينيا الجديدة، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، فانواتو

المتنعون عن التصويت:

أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أنغولا، بيلاروس، بوروندي، كمبوديا، الصين، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، إيران (جمهورية - الإسلامية)، كازاخستان، قيرغيزستان، ميانمار، نيكاراغوا، باكستان، باراغواي، بيرو، الاتحاد الروسي، جنوب أفريقيا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

ألبانيا، أندورا، أستراليا، بلغاريا، كندا، كولومبيا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، السلفادور، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، اليونان، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، لايفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، مالطة، جزر مارشال، موناكو، الجبل الأسود، نيوزيلندا، مقدونيا الشمالية، النرويج، بابوا غينيا الجديدة، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، فانواتو

المتنعون عن التصويت:

الجزائر، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، النمسا، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بلجيكا، بليز، بوتان، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، شيلي، كوستاريكا، كوت ديفوار، قبرص، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، إيسواتيني، فيجي، غامبيا، ألمانيا، غانا، غواتيمالا، غيانا، هندوراس، الهند، إندونيسيا، جامايكا، الأردن، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، ليبيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالي، موريتانيا، المكسيك، منغوليا، المغرب، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيجيريا، عمان، بنما، الفلبين، قطر، سانت كيتس

ألبانيا، أندورا، أستراليا، النمسا، بلغاريا، كندا، كولومبيا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، السلفادور، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، لايفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، مالطة، جزر مارشال، موناكو، الجبل الأسود، نيوزيلندا، مقدونيا الشمالية، النرويج، بابوا غينيا الجديدة، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، فانواتو

المتنعون عن التصويت:

الجزائر، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بلجيكا، بليز، بوتان، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، شيلي، كوستاريكا، كوت ديفوار، قبرص، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، إيسواتيني، فيجي، غامبيا، غانا، غواتيمالا، غيانا، هندوراس، الهند، إندونيسيا، جامايكا، الأردن، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، ليبيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالي، موريتانيا، المكسيك، منغوليا، المغرب، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيجيريا، عمان، بنما، قطر، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، سري لانكا، السودان، سويسرا، تايلند، تيمور - ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، اليمن

رُفِضَت الفقرة (هـ) من منطوق مشروع المقرر A/C.1/75/L.48 بأغلبية ٤٨ صوتاً مقابل ٢٣ صوتاً، وامتناع ٧٢ عضواً عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأطرح بعد ذلك الفقرة (و) من المنطوق للتصويت.

سويسرا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، فانواتو الممتنعون عن التصويت:

الجزائر، أنتيغوا وبربودا، البحرين، بربادوس، بليز، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، كابو فيردى، شيلي، كوستاريكا، كوت ديفوار، قبرص، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إسواتيني، فيجي، غامبيا، غانا، غيانا، إندونيسيا، جامايكا، الأردن، كينيا، الكويت، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، موريتانيا، المكسيك، منغوليا، المغرب، ناميبيا، نيبال، نيجيريا، عمان، بالاو، الفلبين، قطر، رواندا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سري لانكا، السودان، تايلند، تيمور - ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، اليمن

رُفض مشروع المقرر A/C.1/75/L.48 ككل بصيغته المعدلة، بأغلبية ٥٥ صوتاً مقابل ٣٤ صوتاً، وامتناع ٦٧ عضواً عن التصويت. [في وقت لاحق، أبلغ وفد بنغلاديش الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيداً للمقرر؛ ووفد العراق بأنه كان ينوي الامتناع عن التصويت.]

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تشرع اللجنة الآن في البت في مشروع المقرر A/C.1/75/L.49، المعنون "هيئة نزع السلاح". أعطى الكلمة لأمانة اللجنة.

السيدة إليوت (أمانة اللجنة) (تكلمت بالإنكليزية): قدم ممثل أستراليا في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر مشروع المقرر A/C.1/75/L.49. يرد اسم مقدم مشروع المقرر في الوثيقة A/C.1/75/L.49.

ونيفس، سانت لوسيا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، سري لانكا، السودان، سويسرا، تايلند، تيمور - ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، اليمن

رُفضت الفقرة (و) من منطوق مشروع المقرر A/C.1/75/L.48 بأغلبية ٤٦ صوتاً مقابل ٢٢ صوتاً، وامتناع ٧٦ عضواً عن التصويت. **الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** تشرع اللجنة الآن في البت في مشروع المقرر A/C.1/75/L.48، ككل، بصيغته المعدلة. أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، جزر البهاما، بيلاروس، بوتان، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بروندي، كمبوديا، الصين، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الهند، إيران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، كازاخستان، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، موريشيوس، ميانمار، نيكاراغوا، باكستان، باراغواي، بيرو، الاتحاد الروسي، سنغافورة، جنوب أفريقيا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تونغ، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فييت نام، زامبيا، زيمبابوي

المعارضون:

ألبانيا، أندورا، أستراليا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، كولومبيا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، كيريباس، لاوس، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، جزر مارشال، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، مقدونيا الشمالية، النرويج، بنما، بابوا غينيا الجديدة، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد،

كينيا، الكويت، لبنان، ليسوتو، ليبيا، ماليزيا، ملديف، مالي، موريتانيا، المكسيك، منغوليا، المغرب، ناميبيا، نيبال، نيجيريا، عمان، باكستان، باراغواي، الفلبين، قطر، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، تايلند، تيمور - ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، اليمن

رُفِضَ التعديل على مشروع المقرر A/C.1/75/L.79 بأغلبية ٥٦ صوتاً مقابل ١٦ صوتاً، وامتناع ٧٠ عضواً عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعرب مقدم مشروع المقرر عن رغبته في أن تعتمده اللجنة بدون تصويت. ما لم أسمع اعتراضاً سأعتبر أن اللجنة ترغب في البت فيه على ذلك النحو.

أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نطرح مشروع المقرر هذا للتصويت.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): في هذه الحالة، يجب أن أقرأ المادة ١٢٨ من النظام الداخلي:

”بعد أن يُعلن الرئيس بدء عملية التصويت، لا يجوز لأي ممثل أن يقطع التصويت إلاّ لإثارة نقطة نظام تتعلق بطريقة إجراء التصويت“. وتمشياً مع هذه القاعدة، سنشرع في اعتماد مشروع المقرر A/C.1/75/L.49.

اعتمد مشروع المقرر A/C.1/75/L.49.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تشرع اللجنة الآن في البت في مشروع القرار A/C.1/75/L.51، المعنون ”تقرير مؤتمر نزع السلاح“.

وأعطي الكلمة لأمانة اللجنة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قُدم تعديل لمشروع المقرر A/C.1/75/L.49 ويرد في الوثيقة A/C.1/75/L.79. ووفقاً للمادة ١٣٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، ستبت اللجنة أولاً في التعديل. طُلب إجراء تصويت مسجل.

أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أنغولا، بيلاروس، كمبوديا، الصين، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، إيران (جمهورية - الإسلامية)، قيرغيزستان، ميانمار، نيكاراغوا، الاتحاد الروسي، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، زامبيا، زيمبابوي

المعارضون:

ألبانيا، أندورا، أستراليا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، كولومبيا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، لايتيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، جزر مارشال، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، مقدونيا الشمالية، النرويج، بنما، بابوا غينيا الجديدة، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، فانواتو

المتنعون عن التصويت:

الجزائر، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بليز، بوتان، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، شيلي، كوستاريكا، كوت ديفوار، قبرص، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إسواتيني، فيجي، غامبيا، غانا، غيانا، الهند، إندونيسيا، العراق، الأردن،

بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وترد قائمة بأسماء مقدمي مشروع القرار في الوثيقة A/C.1/75/L.69.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعرب مقدمو مشروع القرار عن رغبتهم في أن تعتمده اللجنة بدون تصويت. وما لم أسمع اعتراضاً فسأعتبر أن اللجنة ترغب في التصرف وفقاً لذلك.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/75/L.69.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للوفود التي ترغب في الإدلاء ببيانات في سياق تعليل الموقف أو تعليل التصويت بعد التصويت.

السيد حسن (مصر): أشرف بأن ألقى هذا البيان باسم المجموعة العربية، وذلك لتعليل الامتناع عن التصويت على مشروع المقرر A/C.1/75/L.48، المعنون "دورة عام ٢٠٢١ لهيئة نزع السلاح" بعد التصويت.

تؤكد المجموعة العربية تفهمها الكامل للشواغل التي أعربت عنها بعض الوفود إزاء القضايا المتعلقة بتنفيذ الالتزامات المتضمنة باتفاق المقر. وتطالب المجموعة العربية مجدداً بضرورة التنفيذ الكامل والأمين لاتفاق المقر لعام ١٩٤٧ وتمكين كافة الوفود من المشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة على قدم المساواة ودون تمييز. وتؤكد المجموعة العربية ضرورة التعامل مع تلك الشواغل من خلال الأجهزة المعنية في الأمم المتحدة، وفي مقدمتها لجنة العلاقات مع البلد المضيف.

وفي ذات الوقت، تؤكد المجموعة العربية حرصها البالغ على استمرارية أعمال أجهزة وهيئات الأمم المتحدة وتناول القضايا الموضوعية الهامة والملحة المطروحة على جدول أعمالها، وفي مقدمتها أجهزة وهيئات الأمم المتحدة المعنية بقضايا نزع السلاح، التي تزداد أهميتها في ظل التوتر الدولي المتزايد على الصعيدين العالمي والإقليمي. وتعتبر المجموعة، في هذا السياق، عن أسفها وقلقها

السيدة إليوت (أمينة اللجنة) (تكلم بالإنكليزية): عرض ممثل بيلاروس مشروع القرار A/C.1/75/L.51 في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر. ويرد اسم مقدم مشروع القرار في الوثيقة A/C.1/75/L.51.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعرب مقدم مشروع القرار عن رغبته في أن تعتمده اللجنة بدون تصويت. وما لم أسمع اعتراضاً فسأعتبر أن اللجنة ترغب في التصرف على هذا النحو.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/75/L.51.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تشرع اللجنة الآن في البت في مشروع القرار A/C.1/75/L.57، المعنون "مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي".

وأعطي الكلمة لأمينة اللجنة.

السيدة إليوت (أمينة اللجنة) (تكلم بالإنكليزية): قدم ممثل بيرو مشروع القرار A/C.1/75/L.57 في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، الأعضاء في مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وترد قائمة بمقدمي مشروع القرار في الوثيقة A/C.1/75/L.57.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعرب مقدمو مشروع القرار عن رغبتهم في أن تعتمده اللجنة بدون تصويت. وما لم أسمع اعتراضاً فسأعتبر أن اللجنة ترغب في التصرف على هذا النحو.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/75/L.57.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت اللجنة الآن في مشروع القرار A/C.1/75/L.69، المعنون "تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي: أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا".

وأعطي الكلمة لأمينة اللجنة.

السيدة إليوت (أمينة اللجنة) (تكلم بالإنكليزية): قدم ممثل أنغولا مشروع القرار A/C.1/75/L.69 في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر

السيدة خاكيس أواكوخا (المكسيك) (تكلت بالإسبانية): نود أن نكرر الإعراب عن تضامننا الصادق مع الوفود التي واجهت مشاكل في الحصول على تأشيرات دخول لممثليها للمشاركة في الاجتماعات التي تعقد في نيويورك. ولكننا، كما ذكرنا في الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة، لا نعتقد أنه من المناسب أن تنتظر اللجنة الأولى في المسائل المتصلة بالامتثال لاتفاق المقر، ناهيك عن أن تكون تلك المناقشات شرطاً مسبقاً لبدء عمل إحدى الهيئات.

كما ينبغي استخدام مشاريع قرارات اللجنة الأولى لحل المسائل التي لم تحل في نطاق الهيئة أو التي تقع ضمن اختصاص كيان آخر تابع للأمم المتحدة. والواقع أن هناك عدة ظروف خارجية تؤثر على عمل اللجنة الأولى، كما لو أنها تؤدي إلى المزيد من العقبات التي تعرقل جهود الوفود.

وعلاوة على ذلك، علينا أن نعترف بأن آلية نزع السلاح بكاملها التي أنشأتها الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح (A/S-10/2) تمر بأزمة مؤسسية. ويتعين علينا الآن أن نضيف إلى حالة الجمود في مؤتمر نزع السلاح في جنيف العاملين المتتاليين اللذين لم تتمكن هيئة نزع السلاح خلالهما من عقد اجتماعات. ويتعين علينا أن نستعرض آلية نزع السلاح، أملاً في أن نحییها. وبينما يمكننا القيام بذلك، فإن أقل ما يمكن أن تفعله الجمعية العامة هو الإعراب عن القلق إزاء عدم إحراز تقدم جوهري في مننديات نزع السلاح ووضع أساس إجرائي لعمل المننديات. ولا نعتقد أن الاستمرار في استخدام صيغة لغوية في قرارات الجمعية العامة بشأن هذه المحافل تعني ضمناً أن كل شيء يسير على ما يرام يعود بالفائدة على المجتمع الدولي بصفة عامة أو على آلية نزع السلاح بوجه خاص. ويجب أن يكون هناك تقييم حقيقي للحالة، يليه إرساء الأساس لاستعادة المؤسسات المتعددة الأطراف اللازمة لدفع نزع السلاح النووي قدماً، وهي مسألة مستمرة بالنسبة للأمم المتحدة.

السيد سيتومورانغ (إندونيسيا) (تكلت بالإنكليزية): آخذ الكلمة لتعليل تصويت إندونيسيا على بعض مشاريع المقترحات في إطار المجموعة ٧.

البالغين إزاء عدم قدرة هيئة نزع السلاح على عقد اجتماعاتها في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠، فضلاً عن حالة الجمود التي يشهدها مؤتمر نزع السلاح. وتشدد المجموعة على ضرورة الحفاظ التام على آليات الأمم المتحدة لنزع السلاح التي أقرتها الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح.

السيد أسوكان (الهند) (تكلت بالإنكليزية): آخذ الكلمة لتعليل تصويت الهند على مشروع المقرر A/C.1/75/L.48.

تولي الهند أهمية كبيرة لهيئة نزع السلاح باعتبارها جزءاً من آلية نزع السلاح الثلاثية ومنندی تداولياً عالمياً بشأن مسائل نزع السلاح. ولذلك يرى وفد بلدي أن من الحيوي أن تعمل الهيئة بفعالية وكفاءة وموضوعية وبصورة شاملة للجميع. وعجز الهيئة عن عقد دورات موضوعية لمدة سنتين متتاليتين، في ٢٠١٩ و ٢٠٢٠، يمثل بالتأكيد فرصة ضائعة للدول الأعضاء للتداول بشأن القضايا الحاسمة المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. ومن المؤسف أن المسائل المتعلقة برفض منح تأشيرات لممثلي بعض الدول الأعضاء لم تُحل للسنة الثانية على التوالي. وتعتقد الهند اعتقاداً راسخاً أن الإجراءات التي تمنع البلدان من المشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة خطيرة للغاية، لأنها تؤثر على المساهمة التي يمكن أن تقدمها تلك البلدان إلى الأمم المتحدة. وتتوقف فعالية آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح على المشاركة الكاملة والفعالة لجميع البلدان، والتي تضررت بشدة بسبب رفض منح تأشيرات لممثلي بعض الدول الأعضاء. ونأمل مخلصين أن يتم التوصل إلى حل في القريب العاجل.

ومع ذلك، يتعين على جميع الدول الأعضاء أن تكفل استمرار فعالية عمل آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، بما في ذلك هيئة نزع السلاح، لا سيما في وقت تتعرض فيه بالفعل لضغوط. ونظراً لأهمية إنجاز الهيئة لعملها دون عوائق، صوتت الهند مؤيدة لمشروع المقرر بسبب أحكامه التي تدعو إلى عقد اجتماعات الهيئة في الوقت المقرر وإحراز تقدم جوهري بشأن المسائل المدرجة على جدول أعمالها.

وعمليات نزع السلاح الأخرى، وعلى رأسها مؤتمر نزع السلاح. ونرى أن من الحيوي الحفاظ على هذا النهج لأسباب تتعلق بالقدرة على التنبؤ واستدامة عمل اللجنة. وفي السنوات الأخيرة، واجهت اللجنة عددا متزايدا من مشاريع القرارات المتضاربة بشأن الموضوع نفسه، بل وحتى قرارات مضادة. وهذا الاتجاه يضر بالنهوض بعملنا، ونظرا لذلك، لم تتمكن سويسرا من تأييد مشروع المقرر A/C.1/75/L.48. كما أن الاعتبارات التي قدمتها للتو أدت أيضا إلى تصويت وفد بلدي معارضا تعديل مشروع المقرر A/C.1/75/L.49. وكان التعديل المقترح سيغير بشكل جوهري مضمون مشروع المقرر، مما يشكك في دور رئيس هيئة نزع السلاح في إعداد النص الذي يقدم سنويا إلى اللجنة.

السيد لينش (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): آخذ الكلمة لتعليل موقف نيوزيلندا من مشروع القرار A/C.1/75/L.37، المعنون "الذكرى السنوية الأربعون لإنشاء معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح"، وكذلك مشروع المقرر A/C.1/75/L.48 و A/C.1/75/L.49، المتعلقين بهيئة نزع السلاح.

وسعدت نيوزيلندا للتصويت تأييدا لمشروع القرار A/C.1/75/L.37، وبانضمامها إلى الاحتفال بمرور ٤٠ عاما على عمل المعهد. ومنذ إنشاء المعهد في عام ١٩٨٠، تمكن من إبقاء الدول والمجتمع العالمي على نحو أعم على علم جيد بالتحديات التي تواجه اليوم في مجال نزع السلاح والأمن، بل وتلك التي سواصل مواجهتها غدا. وقد قاد بحثا عالية الجودة وعزز التفكير والحوار الإبداعيين. وواصلت نيوزيلندا المساهمة ماليا في المعهد دعما لمجموعة من مشاريعه، ونشجع جميع الدول القادرة على أن تفعل الشيء نفسه على القيام بذلك. ونرحب بدعوة مشروع القرار إلى توفير مقرات للمعهد في جنيف بمبالغ مخفضة. ونؤيد بقوة أيضا اقتراح زيادة الإعانة المقدمة إلى المعهد - وهو أمر نرى أنه تأخر كثيرا - ولذلك صوتنا تأييدا خلال التصويت المنفصل على الفقرة ٨ من المنطوق.

وفيما يتعلق بمشروع المقرر A/C.1/75/L.48، يتفهم وفد بلدي الإحباطات من بعض جوانب النص، ولا سيما فيما يتعلق بعدم إصدار

إن هيئة نزع السلاح، بوصفها جزءا هاما من آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، توفر للدول الأعضاء مجالا متكافئا لعرض أفكارها واختبار ملاءمة تلك الأفكار والتوصل إلى القبول الدولي بشأن المفاهيم والأفكار من أجل النهوض بقضية نزع السلاح. وللأسف، لم يتمكن منذ سنتين من عقد دورات موضوعية للهيئة لمعالجة المشاكل العالمية المهمة المتصلة بنزع السلاح. وإذ ندرك أن وفود بعض الدول لم يتسن لها حضور الاجتماعات ذات الصلة بسبب التدابير التي يطبقها البلد المضيف، فإننا نؤكد على ضرورة ضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية لجميع الدول في آلية نزع السلاح. وفي ذلك الصدد، نحث على الامتنال التام لاتفاق المقر. وإندونيسيا تتعاطف تعاطفا تاما مع الوفود المعنية، وقد أعربت عن قلقها إزاء هذه المسألة وستواصل القيام بذلك على المنابر ذات الصلة بالمنظمة.

وفي الوقت نفسه، يسهم العمل في مجال نزع السلاح إسهاما كبيرا في تنفيذ المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة، وهو حكم اتفقنا عليه جميعا. ونحن مدينون بذلك للشعوب - شعوبنا - التي أنشأت المنظمة لكي تعمل على القيام بذلك العمل. وينبغي أن نفي بهذه الواجبات العالقة. ولذلك تحت إندونيسيا جميع الوفود على إبقاء مسائل نزع السلاح في صدارة مداولاتنا، وتجنب التسييس والعمل في حدود إمكاناتنا.

وفي الختام، يجب أن يفسر تصويتنا اليوم على أنه امتثالنا الكامل والنزيه للميثاق بغية إنجاز أعمال موضوعية لنزع السلاح بضمان حسن سير عمل آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح.

السيد ماسميغان (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أتكلم لتعليل تصويت وفد بلدي على مشروع المقرر A/C.1/75/L.48، المعنون "دورة هيئة نزع السلاح لعام ٢٠٢١"، و A/C.1/75/L.49، المعنون "هيئة نزع السلاح". صوتت سويسرا معارضة لـ A/C.1/75/L.48، ومؤيدة لـ A/C.1/75/L.49، استنادا إلى الاعتبارات التالية.

لقد كانت للجنة الأولى ممارسة قديمة العهد حيث يقدم مشروع القرار المتعلق بهيئة نزع السلاح الرئيس الحالي أو المنتهية ولايته. وينطبق الشيء نفسه على القرارات المتعلقة بالعديد من كيانات

تعوق سير عمل الهيئة بشكل طبيعي وتمنع بعض الوفود الوطنية من المشاركة الكاملة في أعمالها. ونحن ممتنون للتضامن الذي أعربت عنه وفود عديدة، ولكننا للأسف لم نرى ذلك ينعكس في عملية التصويت. وكان مشروع المقرر الذي اعتمد يستهدفنا جميعا.

ونظرا للأزمة المتفاقمة في عمل الهيئة، وهي عنصر مهم من عناصر محافل نزع السلاح الثلاثة، فإن اللجنة الأولى، بدعم من الدول الغربية، تتظاهر بأن المشكلة غير موجودة ولم تستطع أن تفعل شيئا أكثر من اعتماد ما يسمى بمشروع المقرر التقني الذي قدمته أستراليا. ولا يمكن تثمر هذه اللامبالاة بعمل الهيئة أية نتيجة إيجابية.

السيد خالدي (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): طلب وفد بلدي الكلمة لتعليل امتناعه عن التصويت على مشروع المقرر A/C.1/75/L.48، المعنون "دورة عام ٢٠٢١ لهيئة نزع السلاح".

ويتمشى موقف الجزائر من مسألة إصدار التأشيرات مع موقف حركة بلدان عدم الانحياز، كما هو مبين في الوثيقة الختامية للقمة الثامنة عشرة لرؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز، التي عقدت في باكو يومي ٢٥ و ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. وفي الواقع، أكد رؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز، بما في ذلك بلدي، على الدور الحاسم للبلدان التي تستضيف مقر الأمم المتحدة ومكاتبها في الحفاظ على تعددية الأطراف وتيسير الدبلوماسية المتعددة الأطراف والعمليات الحكومية الدولية لوضع القواعد. ووفقا لالتزاماتها بموجب اتفاقات المقار ذات الصلة واتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، دعيت جميع البلدان المضيفة إلى تيسير حضور ممثلي الدول الأعضاء في اجتماعات الأمم المتحدة ذات الصلة. وكرر رؤساء الدول والحكومات التأكيد أيضا على أن الاعتبارات السياسية ينبغي ألا تتعارض مع توفير المرافق المطلوبة بموجب اتفاق المقر التي تمكن الدول الأعضاء من المشاركة في أنشطة الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، نكرر دعوتنا إلى البلد المضيف بأن يمثل امتثالا تاما لالتزاماته فيما يتعلق بإصدار تأشيرات لممثلي الدول الأعضاء المشاركة في هذه الأنشطة.

تأشيرات الدخول. ولكن بما أننا ندرك الالتزامات المتعلقة بجميع الدول الأعضاء بموجب اتفاق المقر، فإننا نأمل باستمرار في أن يتسنى حل هذه المسائل بصورة مرضية في أقرب وقت ممكن، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، في لجنة العلاقات مع البلد المضيف، ودون أي تأثير على هيئة نزع السلاح نفسها أو أي شرط من شروط قيام اللجنة الأولى بالنظر في مشاريع مقررات متضاربة فيما يتعلق بعقد الهيئة لاجتماعاتها. ترى نيوزيلندا أن الطلب الوارد في الفقرة (هـ) من مشروع المقرر A/C.1/75/L.48 أن يتناول الأمين العام مشاكل مختلفة، بما في ذلك إصدار تأشيرات دخول لممثلي الدول الأعضاء، غير ملائم تحديدا. وعلى النقيض من ذلك، فإن مشروع المقرر A/C.1/75/L.49، وهو المقرر الآخر المتعلق بالموضوع، الذي قدمه الرئيس المنتخب حديثا لهيئة نزع السلاح، هو، كما ينبغي أن يكون، ذو طابع تقني بحت. ونأمل أن يتمكن من رسم مسار واضح للمي قدما تستأنف الهيئة عقد اجتماعاتها الموضوعية في عام ٢٠٢١. لهذه الأسباب، صوتت نيوزيلندا معارضة لمشروع المقرر A/C.1/75/L.48، وصوتت معارضة لكل فقرة من فقراته المستقلة وصوتت تأييدا لمشروع المقرر A/C.1/75/L.49.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يناهز الاتحاد الروسي بنفسه عن اعتماد مشروع المقرر الإجمالي A/C.1/75/L.49 بتوافق الآراء، المعنون "هيئة نزع السلاح" الذي قدمته أستراليا. واعتراضنا على اعتماده بتوافق الآراء، ومن المؤسف أنك لم تستجب لاعتراضنا، سيدي الرئيس، بسبب مشاكل في التفسير.

وكما قلنا في بياننا السابق، فإن مشروع المقرر A/C.1/75/L.48، "دورة عام ٢٠٢١ لهيئة نزع السلاح"، الذي قدمناه، لم يكن يهدف إلى تمكين استئناف أعمال الهيئة من الناحية التقنية فحسب، بل أيضا إلى إزالة عدد من العقبات السياسية المبدئية أمام تلك العملية. ونأسف لعدم تأييد مشروعنا ولرفض التعديلات البناءة التي أدخلناها على المشروع الأسترالي من أجل تحقيق الهدف نفسه. ونعتقد أن مشروع المقرر الأسترالي لا يساعد على حل مشكلة التأشيرات الملحة، التي

لجنة العلاقات مع البلد المضيف، والمفاوضات بين الأطراف المعنية، والمساعي الحميدة للأمين العام. وإذا لم يكن بالإمكان معالجة هذه المسألة من خلال تلك السبل، فينبغي لنا أن نستكشف سبلا أخرى وأن نستنفذ جميع الوسائل الممكنة التي اتفقت عليها الدول الأعضاء.

السيد ليوبولدينو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلل موقف البرازيل من مشروع القرار A/C.1/75/L.37. تترك البرازيل وتدعم العمل البالغ الأهمية الذي يقوم به معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في إصدار ونشر المعرفة بشأن الأمن ونزع السلاح على الصعيد الدولي. ونؤيد أيضا مهمته المتمثلة في مساعدة الدول الأعضاء والأمم المتحدة ومجتمع سياسات نزع السلاح وأصحاب المصلحة الآخرين في تحديد الأفكار والإجراءات العملية التي تسهم في نزع السلاح والنهوض بها. وبناء عليه، صوتت البرازيل تأييدا لمشروع القرار A/C.1/75/L.37، بما في ذلك التصويت المنفصل على الفقرة ٨ من المنطوق. بيد أنه بالنظر إلى المشاكل المعروفة في الميزانية التي تواجهها دول أعضاء كثيرة، تعتقد البرازيل أن أي زيادة في المنحة المقدمة إلى المعهد من الميزانية العادية للأمم المتحدة يجب استيعابها بتخفيضات مماثلة في النفقات الأخرى.

السيد مهد ناصر (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): امتنعت ماليزيا عن التصويت على مشروع المقرر A/C.1/75/L.48 وصوتت تأييدا لمشروع المقرر A/C.1/75/L.49.

وفيما يتعلق بمسألة إصدار التأشيرات، أعربت ماليزيا مرارا عن تعاطفها وتضامنها مع جميع الوفود المتضررة. إن المشاركة الكاملة والفعالة للوفود في اللجنة مسألة مهمة يجب ضمانها. ونحن نحترم تماما الحق السيادي لجميع البلدان في التمثيل الفعال في الأمم المتحدة. ولذلك، من المهم معالجة المسألة على النحو الواجب من خلال المنبر المكلف داخل الأمم المتحدة، وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، واتفاق المقر لعام ١٩٤٧، واتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها.

وفيما يتعلق بمشروع المقرر قيد المناقشة، نعتقد اعتقادا صادقا أنه ينبغي للجنة العلاقات مع البلد المضيف أن تجري تقييما شاملا لحل مشكلة إصدار البلد المضيف للتأشيرات بشكل نهائي، من بين أمور أخرى. ويمكن أن يكون مشروع قرار عملي المنحى في الجمعية العامة، على نحو ما توخت الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز، يطالب بالوفاء بمسؤوليات البلد المضيف بموجب اتفاق المقر ذي الصلة واتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، بما في ذلك من خلال إصدار تأشيرات الدخول في الوقت المناسب ورفع القيود التعسفية المفروضة على الحركة، نقطة انطلاق لمعالجة هذه المسألة.

وأخيرا، يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل مصر باسم مجموعة الدول العربية.

السيد بيناراندا (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): امتنعنا عن التصويت على مشروع المقرر A/C.1/75/L.48 وصوتنا تأييدا لمشروع المقرر A/C.1/75/L.49. ويتناول كلاهما المسائل المتصلة بعقد هيئة نزع السلاح لاجتماعاتها، والمسألة المعلقة المحيطة بهما المتمثلة في إدراج فقرات معينة في مشروع المقرر A/C.1/75/L.48 بشأن إصدار تأشيرات دخول لبعض المشاركين في أعمال الهيئة والتي يبدو أنها تحكم مسبقا على نتيجة عملية أو عمليات حل المسألة.

ويكرر وفد الفلبين تأكيد رأيه بأن لدى الوفود المعنية سببا مشروعيا لإثارة مسألة عدم إصدار تأشيرات دخول لبعض الممثلين في الهيئة، بالنظر إلى الأحكام ذات الصلة من اتفاق المقر لعام ١٩٤٧. لكننا نشير إلى أن إصدار التأشيرة هو امتياز سيادي وأنه ينبغي حل المسألة في المكان المناسب. وفي نهاية المطاف، يجب أن يستمر عمل الهيئة وألا يتأثر بمسألة قنصلية ثنائية. والمسائل الموضوعية التي يتعين علينا أن نعالجها في الهيئة ذات أهمية حيوية لمتابعة ولاية الهيئة في حل مسائل نزع السلاح والسلام والأمن الدوليين، بما في ذلك القضاء على كافة أسلحة الدمار الشامل. وثمة حاجة ماسة إلى حل في هذه المرحلة حتى لا نضحي بعقد اجتماعات الدورة المقبلة للهيئة، وهو حل لم يتم التوصل إليه بعد من خلال العمليات القائمة مثل عمل

وهي تتسحب من معاهدة السماوات المفتوحة، ورفضت التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والصيغة المعدلة لمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، ورفضت العمل على إقامة منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل. وحتى يومنا هذا، لم نَقم واشنطن بعد بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وعرقلت المفاوضات بشأن بروتوكول ملزم قانوناً لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، وتواصل القيام بمهام نووية مشتركة مع حلفائها في منظمة حلف شمال الأطلسي، في انتهاك لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد أعلنت إدارة الولايات المتحدة اعتزامها نشر أسلحة في الفضاء واستخدامه كمسرح للعمليات العسكرية، وهو ما يتعارض مع هدف منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وليس للولايات المتحدة الحق في الحكم على امتثال الدول الأخرى لاتفاقات تحديد الأسلحة. ولكل اتفاق دولي في هذا المجال آليته الخاصة التي صيغت بعناية لرصد ومراقبة الامتثال لالتزاماته. وفي بعض الحالات، أنشئت منظمات دولية متخصصة لهذا الغرض. إن رغبة واشنطن في تولي وظيفة الحكم العالمي الذي لا يخضع للمساءلة لا أساس لها في القانون الدولي ولا يمكن استخدامها كحجة لأي تبريرات أو استنتاجات، ناهيك عن الاتهامات، ضد الدول ذات السيادة التي يحق لها التمتع بنفس الحقوق في المنظمات الدولية مثل الولايات المتحدة نفسها.

السيد هورن (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أود مرة أخرى على بعض تعليقات الاتحاد الروسي، وأن أشكر بصفة خاصة الأعضاء على دعمهم لجهودنا بشأن مشروع المقرر المقدم لهذا العام A/C.1/75/L.49 بشأن هيئة نزع السلاح.

ربما أرى الأمور بشكل مختلف تماماً عن الممثل الروسي. ما سمعناه هو أن هناك قدراً كبيراً من التعاطف مع حالة الوفد الروسي، التي تعاني منها دول أخرى أيضاً، فيما يتعلق بالمسائل التي تقع ضمن اختصاص لجنة العلاقات مع البلد المضيف، ولا سيما إصدار التأشيرات. غير أن ما شهدناه اليوم ومراراً وتكراراً هو رفض واضح

وكما يذكر الزملاء من وفود الدول، حثت ماليزيا جميع الأطراف في اليوم الأخير من دورة اللجنة الأولى في العام الماضي، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، على السعي جاهدة لتعزيز اللجنة الأولى وفعالية أعمالها (انظر A/C.1/74/PV.27). وهذا أمر وثيق الصلة بموضوع اليوم، نظراً للتغيرات الجغرافية السياسية العالمية الملحة وغير المؤكدة التي نشهدها. وبينما سنختتم قريباً أعمال اللجنة الأولى لهذا العام، دعونا نضع نصب أعيننا هدفاً بأن نجتمع بعد عام من الآن - على أمل أن تتحسن الحالة وأن نتمكن من العودة إلى الحياة الطبيعية - مستعدين لمواصلة المشاركة المثمرة والحوار البناء. وحتى يتحقق ذلك، نحتاج إلى جهود جماعية ورغبة واستعداد للحفاظ على آلية نزع السلاح وحمايتها والدفاع عنها، بما في ذلك اللجنة الأولى وهيئة نزع السلاح، التي تخصصنا جميعاً. لا يستطيع العالم أن يتحمل ما هو أقل من ذلك.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): استمعنا إلى آخر متكلم في إطار تعليقات التصويت على البنود المدرجة في إطار المجموعة ٧. وأعطى الكلمة الآن للوفود الراغبة في أخذ الكلمة في سياق ممارسة حق الرد.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أود على عدد من الاتهامات التي لا أساس لها التي وجهتها بعض الوفود الغربية بشأن الاتحاد الروسي في تعليقاتها للتصويت على مشروع القرار الروسي A/C.1/75/L.64، المعنون "تعزيز وتطوير منظومة معاهدات واتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار"، خلال جلسة اللجنة المعقودة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر (انظر A/C.1/75/PV.14).

وفي محاولة لإلقاء اللوم على روسيا فيما يتعلق بالخطوات التي اتخذتها واشنطن بهدف تفكيك الهيكل القانوني الدولي الكامل لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، استخدم زملاؤنا الغربيون مرة أخرى ما أصبح أسلوبهم التقليدي المتمثل في تحريف الحقائق وتزييفها. غير أننا نعلم جميعاً أن الولايات المتحدة انسحبت من جانب واحد من معاهدة منظومة القذائف المضادة للقذائف التسيارية، ومعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، وخطة العمل الشاملة المشتركة.

تعاوننا وتفهما فيما يتعلق بتلك المسائل. ونود كثيرا أن نواصل التعاون في مثل هذه البيئة.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أعذر عن ممارسة حق الرد مرة أخرى، ولكن أود أن أشكر زميلنا الأسترالي بإيجاز على بيانه البناء إلى حد ما. ولا شك أننا نتشاطر هدف المضي قدما ونحن مستعدون للعمل من أجل ذلك. لكن ثمة فرق واحد كبير بيننا. هل رفض منح أي شخص من الوفد الأسترالي تأشيرة للقدوم إلى نيويورك؟ أنا واثق من أن الجواب هو لا، في حين أن هذا أمر لا يبرح يمثل قضية دائمة بالنسبة للاتحاد الروسي وبلدان أخرى. وهذا هو أساسا كل ما أردنا أن نشير إليه، وهو أننا لسنا على قدم المساواة. لقد طلبنا التضامن والدعم. واستمعنا لذلك، وإن كان للأسف لم ينعكس في التصويت هذه المرة، فإنني متأكد من أن هذا سيتغير في المستقبل.

ولكي نتمكن من القيام بعملنا على النحو الصحيح، ينبغي للبلد المضيف أن يوفر الظروف العادية وأن يضطلع بجميع مسؤولياته بموجب الاتفاقات ذات الصلة. لا نطلب شيئا أكثر من ذلك. ومن المؤسف أن زميلي الأمريكي تجنب التطرق إلى ذلك في بيانه الختامي. فقد كان من الأيسر والأبلغ القول إن الولايات المتحدة ستضمن إصدار التأشيرات لجميع الممثلين وفقا لالتزاماتها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بذلك تكون اللجنة قد اختتمت البت في جميع مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار بنود جدول الأعمال المحالة إليها.

البند ١٢٦ من جدول الأعمال

تنشيط أعمال الجمعية العامة

برنامج العمل

الرئيس (تكلم بالإسبانية): آخر ما تبقى لنا من عمل هو اعتماد مشروع برنامج العمل المؤقت والجدول الزمني للجنة الأولى لعام ٢٠٢١، على النحو الوارد في الوثيقة A/C.1/75/CRP.5، التي وزعت على جميع الوفود.

للنهج الذي يجري اتباعه. نحن الآن في مرحلة ينبغي لنا فيها جميعا أن نفكر إلى حد ما في الاتجاه الذي نسلكه، وأعتقد أنه من الواضح - وينبغي أن يكون واضحا لعدد من الوفود - أن الطريق إلى الأمام هو طريق يشمل الجميع. ولا مكافأة لأولئك الذين يأتون إلى هنا سعيا إلى تجاوز الأشخاص والسيطرة على أعمال اللجنة بالكامل. والرسالة التي أعتقد أننا سنعود بها إلى عواصمنا هي أن الطريق المباشر هو الطريق الأفضل إلى حد كبير. وإذا أردنا أن نواصل محاولة التوصل إلى شيء ما ونحن نوشك على دخول عام ٢٠٢١، الذي سيكون عاما حافلا بالأحداث في مجالنا، ينبغي لنا أن نعمل معا ونفكر فيما نتجاوز به تحقيق الانتصارات اليومية والمناقشات العقيمة والمعارك الإجرائية. وينبغي لنا أن نفكر في كيفية استيعاب بعضنا البعض والمضي قدما معا.

لقد كان هذا العام حافلا بالتحديات بشكل خاص لأننا لم نتمكن من حضور الجلسات شخصيا في نفس القاعة كثيرا. إننا ممتنون جدا لكم، سيدي الرئيس، وللمكتب والأمانة، على عملكم في المساعدة على التحضير لعقد هذه الدورة. ولكن رسالتنا وفكرتنا الرئيسية أن الوقت قد حان حقا لكي نبدأ في الاتحاد والتوافق. وتوافق الآراء أمر هش ومهم. ونحن نقدره ونود التوصل إليه، والعام المقبل سيكون ذلك أكثر أهمية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل أستراليا، لا سيما على كلماته الطيبة الموجهة إلى الأمانة والمكتب.

السيد نايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود

أن أكرر نداء أستراليا من أجل الوحدة والتعاون. وأود أيضا أن أرد بإيجاز شديد على ملاحظات زميلي الروسي. وفي عدة لحظات طوال دورة اللجنة الأولى هذه، أظهرت القاعة للاتحاد الروسي مستوى الدعم للعديد من التزاماته بشأن تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح. وقد تبين أن مستوى الدعم هذا منخفض جدا في عدد من المناسبات الهامة طوال الدورة. وأود ببساطة أن أقترح أنه ربما لو اهتم الاتحاد الروسي بالوفاء بالتزاماته وواجباته بشأن هذه المسائل البالغة الأهمية وعمل على توحيد هذه اللجنة كل عام، فقد يجد نفسه في بيئة أكثر

العدد الكبير للغاية لمشاريع القرارات والمقررات التي قدمت إلى اللجنة هذا العام، وزيادة عدد الأصوات المطلوبة في هذه الدورة، فضلا عن إلغاء جميع الاجتماعات بالحضور الشخصي في مقر الأمم المتحدة خلال الأسبوع من ٢٦ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، قد أطالا فترة استكمالنا لمرحلة البت.

وفي هذه الدورة، أدلى ١٤٣ وفدا ببيانات خلال المناقشة العامة. وخلال مرحلة البت، اعتمدت اللجنة ٧١ مشروع قرار ومقرر، اعتمد ٤١ منها بتصويت مسجل، مع طلب إجراء ٨٠ تصويتا منفصلا، بما في ذلك أربعة مشاريع مقترحات اعتمدت بدون تصويت ككل. واعتمد واحد وثلاثون مشروع اقتراح بدون تصويت، وهو ما يمثل نحو ٢٢,٦ في المائة من جميع الإجراءات المتخذة، مقارنة بنسبة ٣٢ في المائة في العام الماضي. ورفض مشروعا اقتراحين.

وقبل رفع هذه الجلسة واختتام الجزء الرئيسي من الدورة الخامسة والسبعين للجنة الأولى، أعطي الكلمة للوفود الراغبة في الإدلاء بتعليقات ختامية الآن.

السيد سيتومورانغ (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أولا أن يغتنم هذه الفرصة، سيدي الرئيس، للإعراب عن تقديرنا لكم ولأعضاء المكتب. لقد أدرتم أعمال اللجنة خلال هذه الفترة العصبية وواجهتم المجهول الذي أسفرت عنه الجائحة التي لا تحدث سوى مرة واحدة في العمر. وتشيد إندونيسيا أيضا بعمل مكتب شؤون نزع السلاح وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات والمترجمين الشفويين وجميع موظفي الدعم الآخرين.

سيدي الرئيس، استمعنا بعناية إلى شرحكم والأرقام المتعلقة بمداولاتنا، وهو ما يستحق اهتماما خاصا بالنظر إلى الاتجاه الذي تمضي إليه اللجنة الأولى. ومن دواعي القلق أنه حتى في الأوقات الصعبة التي تستوجب اتحادنا، فإن نمط أفعالنا وتفاعلاتنا أظهر عكس ذلك. فقد استنفدنا قدرا كبيرا من الطاقة، بما في ذلك استخدام النفوذ السياسي، على مقترحات متضاربة ومسائل إجرائية لا تتصل مباشرة بجهودنا لنزع السلاح، وهي ولاية اللجنة أساسا، أو لا تحظى بأولوية عليا في هذه الجهود.

وكما تعلم الوفود، يجري النظر في برنامج العمل والجدول الزمني في إطار البند ١٢٦ من جدول الأعمال، "تنشيط أعمال الجمعية العامة".

ويستند مشروع برنامج العمل لعام ٢٠٢١، كما اقترحه المكتب، إلى ممارسات اللجنة في السنوات السابقة. ويتألف برنامج العمل من جلسة تنظيمية واحدة - ستعقد يوم الخميس ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١ - وثمانين جلسات للمناقشة العامة، و ١٢ جلسة للجزء المتعلق بالمناقشة المواضيعية، وست جلسات لمرحلة البت.

وأود أن أذكر جميع الوفود بأن اللجنة الأولى تشاطر اللجنة الرابعة مرافق المؤتمرات وغيرها من الموارد. وعليه، فإن مشروع برنامج العمل المؤقت للجنة الأولى لعام ٢٠٢١ الذي ننظر فيه الآن قد أعد بالتشاور مع أمانة اللجنة الرابعة. وستواصل اللجنتان تنسيق عملهما والحفاظ على نمط تسلسلي لعقد جلساتها من أجل تحقيق أقصى استفادة من الموارد المشتركة بينهما.

وبطبيعة الحال، سيتم الانتهاء من إعداد برنامج العمل المؤقت قيد النظر وإصداره في شكله النهائي قبل أن تبدأ اللجنة الأولى عملها الموضوعي في دورتها المقبلة.

هل لي أن أعتبر أن اللجنة ترغب في اعتماد مشروع برنامج عملها وجدولها الزمني المؤقتين لعام ٢٠٢١ على النحو الوارد في الوثيقة A/C.1/75/CRP.5؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): انتهت اللجنة الآن من النظر في البند الأخير من جدول أعمال اليوم.

وفي هذا العام، وبسبب القيود التي يفرضها مرض فيروس كورونا على الصعيد العالمي، اتخذت اللجنة عدة ترتيبات مبتكرة لتمكينها من الإسهام بفعالية في جدول الأعمال العالمي لنزع السلاح والأمن الدولي. وعقدت اللجنة ١٥ جلسة بالحضور الشخصي وثلاث جلسات إلكترونية. وعلى الرغم من التحديات، شاركت أغلبية الدول الأعضاء والمراقبين في المناقشة العامة التي انتهت في الوقت المحدد. غير أن

على عملكم وعلى الكفاءة المهنية التي أطلعتم بها الوفود على المقررات الإجرائية التي كان لا بد من اتخاذها في هذه الأوقات الاستثنائية التي نعيشها. وأود أيضا أن أشكر جميع الوفود على مرونتها بصفة عامة في العمل في ظل هذه الظروف غير المسبوق، مما يدل على أننا تمكنا من العمل على الرغم من كل شيء والمضي قدما في العمل الرسمي للجنة.

بيد أنني أود أن أعرب عن قلق وفد بلدي إزاء اتجاه محزن للغاية نشهده في هذه اللجنة، وهو أننا كثيرا ما ننحي جانبا التفاوض والنقاش والنظر في المسائل وننتقل مباشرة إلى أخذ الوفود في الاعتبار أو أي من يقدم مشروع قرار، ونقبل بالمشروع أو نرفضه تلقائيا استنادا إلى من قدمه، دون النظر في مضمونه. وعلاوة على ذلك، فإن عدم النظر في جوهر المسائل والربط بين جوانبها الموضوعية والجهات المقدمة لها يمنعا من التوصل إلى توافق الآراء الذي أشار وفد بلدي مرارا إلى أنه يجب أن يكون طموحنا، لا قاعدة يساء فهمها وتعزل إحراز تقدم في المفاوضات.

ولهذا السبب، واغتناما لهذه الفرصة، نود أن نحث جميع الوفود على تحسين إلمامها بالعمل الذي نقوم به في اللجنة الأولى، وما ينطوي عليه من تحديات أيضا، وأن تواصل السعي إلى التوصل إلى توافق في الآراء - ولكن على أساس الجوانب الموضوعية - بغية إجراء حوار أكثر هدوءا وصراحة يمكن أن يسفر عن نتائج. وستسبح لنا فرصة أخرى للقيام بذلك في العام القادم. وفيما يتعلق بالجوانب الأخرى، ستسبح لنا الفرصة أيضا لاختبار ما إذا كانت هذه الدورة للجنة الأولى قد ساعدتنا على تعلم شيء أو ما إذا كنا سنواصل العمل كالمعتاد، وهو أمر لا يريده الوفد المكسيكي.

شكرا جزيلا مرة أخرى، وتهانينا، سيدي الرئيس.

السيد محمد ناصر (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أخذ الكلمة لأعرب بلباز عن تقدير وفد بلدي لكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب، والأمانة، ومكتب شؤون نزع السلاح، وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، والمترجمين الشفويين وغيرهم من المعنيين.

وقبل أن أكمل، أود أن أؤكد أننا لا ننوي أن نلعب لعبة تبادل إلقاء باللوم مع أي بلد أو مجموعة من البلدان. بل ندعو الجميع إلى التركيز على جوهر مداواتنا بدلا من أسلوبها، وعلى مهمة عملنا عوضا عن شكله، وعلى الرسالة لا على حاملها. ويجب أن نقاوم تزايد التبسيط المثير للشقاق لحالتنا الراهنة وتصوير الأمر كما لو كنا ننقسم إلى معسكرين لا ثالث لهما. وحقيقة الأمر أننا، فيما يتعلق بالطيف الأوسع نطاقا لنزع السلاح، ننتمي جميعا إلى مجموعات تختلف مصالحها وتربطنا علاقات معقدة. فعلى سبيل المثال، هناك دول حائزة للأسلحة النووية ودول محتمية بالمظلة النووية ودول غير حائزة للأسلحة النووية؛ ودول مرتادة للفضاء ودول غير مرتادة للفضاء؛ والبلدان المنتجة والمصدرة الرئيسية والبلدان المستوردة الصافية للأسلحة التقليدية، وما إلى ذلك. ولا يمكن ببساطة اختزال تنوع مواقف الأعضاء الـ ١٩٣ من خلال ألون التصويت الثلاثة أو حتى التغيب عن التصويت. وبدلا من ذلك، ينبغي لنا أن نكون أكثر طموحا في عملنا وأن نسعى جاهدين إلى التوصل إلى توافق في الآراء حتى نتمكن من استيعاب التدرجات في مواقفهم. وفي حين أنه يجب عدم إساءة استخدام توافق الآراء بوصفه حق نقض فعليا، يجب أن يكون التصويت الملاذ الأخير لا الحل الأول لتسوية خلافاتنا. ويجب ألا يكون أول ما يتبادر إلى أذهاننا أو طريقتنا المهيمنة في صنع القرار. إن التصويت مفيد لفهم مستوى التأييد بشأن بعض المسائل في آلتنا لنزع السلاح.

قبل أن أختتم كلامي، أود أن أكرر النداء الذي وجهناه في بداية هذه الدورة للجنة الأولى من أجل العمل معا على نحو أفضل وبشعور أكبر بالمسؤولية الجماعية والرغبة في تحقيق الصالح العام الذي يمكن أن ينتج عن عمل اللجنة (انظر A/C.1/75/PV.9). وإندونيسيا مستعدة للعمل مع جميع الوفود للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن المبادرات المقبلة للجنة الأولى. ونأمل أن نتمكن من الاستفادة من الوقت المتاح من الآن وحتى الدورة المقبلة لإيجاد سبيل لتحقيق ذلك الطموح والقيام بالعمل الموضوعي المتعلق بالأمن الدولي ونزع السلاح من أجل "نحن شعوب الأمم المتحدة".

السيدة خاكيس أوكوخا (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أدلي بتعليق أخير. أولا، أشكركم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب

عليه في بعض مشاريع القرارات، ونجحنا في إبقاء الأمل حيا في إمكانية المضي قدما بشكل جماعي وبطريقة رشيدة، واضعين حدا لخطر نشوب الحرب. وهذا أمر مهم جدا في خضم الأزمة والجائحة، لأننا جميعا ندرك أننا نواجه سباق تسلح جديد وتوترات إقليمية جديدة قد تؤدي إلى خطر نشوب حرب وأعمال عنف مسلح نحتاج إلى التصدي لها - استنادا إلى العبارة الشهيرة التي تقول إن القوة تحسم الأمور بين أصحاب الحقوق المتساوية. وصيغ ميثاق الأمم المتحدة تحديدا من أجل تجنب ذلك وترشيد إدارة الصراع بين الحقوق المتساوية والحقوق السيادية، ولهذا يكرس أحد أهم التزاماتنا الأخلاقية والسياسية - الدعوة إلى نزع السلاح العالمي تحت إشراف دولي. وهذه الحتمية المطلقة هي التي تبرر أهمية اللجنة الأولى بين جميع الجهود الحيوية للأمم المتحدة.

وكما تذكر اللجنة، أشرت في بياني الافتتاحي (انظر A/C.1/75/PV.2) إلى الرسالة التي يجب أن نوجهها في نهاية جلساتها إلى ضحايا أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية. يموت العديد من الضحايا بسبب الشيخوخة، ولكن من المؤسف أن آخرين يعانون من ضمن تلك المجموعة الهائلة التي تكابد المعاناة. والرسالة التي أعتقد أننا نستطيع أن نرسلها إليهم هي أننا أنجزنا الولاية المنوطة باللجنة، وأنها فعلنا ذلك قدر استطاعتنا، محاولين وضع حسن نيتنا وقدراتنا من أجل التفاوض أولا، وأنه على الرغم من أن الطريق أمامنا لا يزال طويلا، اتخذنا خطوة صغيرة نحو الأمام خلال هذه الدورة للجنة الأولى ونأمل أن يتخذ من يخلفوننا الخطوات التالية. وإنني ممتن جدا للجميع على تعاونهم.

وبذلك اختتم الجزء الرئيسي من الدورة الخامسة والسبعين للجنة الأولى. وسوف تجتمع اللجنة مرة أخرى في وقت ما من العام القادم لانتخاب رئيسها وأعضاء المكتب الآخرين للدورة السادسة والسبعين، ضمن أمور أخرى. وأشجع الجميع على توخي الحذر وأتطلع إلى رؤية الجميع مرة أخرى في أقرب وقت ممكن.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.

وأشير إلى أن عمل اللجنة الأولى كان أكثر تنظيما وهدوءا هذا العام، كما ذكر المتكلمون السابقون ببلاغة. وذلك أولا بفضل قيادتكم وتوجيهكم خلال الأسابيع القليلة الماضية، وثانيا لأننا حضرنا جميعا إلى الاجتماعات مدركين تماما أننا نعيش أوقاتا صعبة جدا وغير مسبقة، مما جعلنا نعي نفسيا أننا لا نستطيع أن ندير أعمالنا كالمعتاد ونحتاج إلى ممارسة مستوى عال من المرونة والتعاون. ولهذا السبب، واستنادا إلى ملاحظتي العامة، وبالمقارنة مع العام الماضي، كنا نميل إلى إنهاء عملنا في وقت مبكر وكانت مداواتنا أكثر إجازا ووضوحا. وإذ أعاد اليوم فإن الدرس الذي استوعبته هو أنه ينبغي لنا التفكير مليا في سبيل المضي قدما استعدادا لدورة العام المقبل. هل نعود إلى نسخة اللجنة الأولى عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، مع العديد من عمليات تبادل الآراء والتفكير يوميا، أم نحاول الحفاظ على نسخة عام ٢٠٢٠، حينما نحضر وننجز أعمالنا، ونظهر ضبط النفس وأكبر قدر ممكن من التعاون والمرونة، لأننا نعلم أن هناك تحديات كبيرة تنتظرنا؟ هذا العام، واجهنا الجائحة. وفي العام القادم، قد تكون هناك تحديات أخرى كثيرة تهددنا جميعا. وهذا هو الدرس الذي تعلمته هذا العام، وأمل أن نجتمع مرة أخرى بروح من التعاون الصادق.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أدلي ببعض الملاحظات الختامية الموجزة. عندما بدأنا في التحضير لجلسات اللجنة الأولى، ساد شعور عام بالتشاؤم. ولم تنذر الحالة الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) بظروف عمل عادية - أو حتى ظروف شبه عادية. كل شيء كان عقبة، وكان الشعور العام بعدم اليقين هو أن عمل اللجنة الأولى سيصبح، في هذه الحالة، مستتقعا من شأنه أن يزيد من تفاقم التوترات بدلا من أن يخفف من حدتها، ولن يسمح لنا بالتفاوض، وسيزيد من خلافاتنا بدلا من أن يمكننا من إحراز تقدم شيئا فشيئا نحو توافق الآراء.

لكن وبفضل عمل المكتب، وخاصة الأمانة والمترجمين الشفويين وحسن نية وفد كل بلد، وصلنا إلى نهاية الدورة باعتماد أكبر عدد من مشاريع القرارات على الإطلاق. لقد أحرزنا تقدما في المناقشات بشأن العديد من المسائل، وتمكنا على الأقل من الاتفاق على ما نختلف